المركز الجامعي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

تقييم سياسات الاستثمار الاجنبي لمباشر في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادي

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم التسيير

تخصص علوم المالية

إعداد الطالبة:

–حاشي وهيبة

إشراف الأستاذ:

***سالم مجدي عادل**

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	**رئيسا**
الأستاذ:	**مقررا**
الأستاذ:	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء

بسم الله الذي أعاني للوصول إلى المقام و الحمد لله الذي وفقني إلى البلوغ
المراد و سبحانه الذي أخرجني من جل الظلام و أنار دربي بنور العلم و الإسلام
أهدي ثمرة جهي إلى
إلى منبع الحب و الحنان، إلى لعين للاتي لا تنام، إلى من وصفها فوق الكلام
لتي جعلت الجنة تحت أقدامها
//* **أمي الحنون "خيرة"**/*/***
إلى من زرع في نفس يحب العلم و التعلم، و لقنني مكارم الأخلاق و ألبسني
رداء العفة و الكبرياء، إليك يا رمز الشموخ و العطاء،
//***والـدي العزيـز "عبـد القـادر"**/*/***
إلى من ترعرعت و نشأت بينهم اخوتي و اخواتي خاصة حبيبتي "وصال"
إلى من دخلت معهم مدرسة الحياة، و أمضيت برفقهم أجمل الأوقات و
علموني كيف يكون التحدي و ستبقى ذكراهم في قلبي إلى الممات صديقاتي العزيزات
كما أشكر كل الأستاذة الذين كانوا قدوة لنا في مسارنا الدراسي
إلى كل طلبة معهد العلوم الاقتصادية وكل من كان لهم يد في هذا العمل من
قريب او من بعيد

وهيبـة

تشكرات

مصداقا لقوله تعالى:" **ولئن شكرتم لأزيدكم**" أحمد وأشكر المولى جل شأنه بديع السموات والأرض على العزيمة والصبر الذي منحني إياهما طيلة مشواري الدراسي ليتكلل جهدي يهذا العمل الذي أتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه وانطلاقا من قوله ﷺ :"**ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فأدعو له حتى تروا أنكم كافأتموه**" .

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان والاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف "**سالم مجدي عادل** "لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى حسن المتابعة والتوجيه.

وأعبر عن خالص شكري لكل من ساهم في إعداده هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو بابتسامة مشجعة.

وفي الأخير أقف وقفة احترام أمام كل من ساهم في تلقيني ولو حرفا في مختلف الأطوار الدراسية.

ملخص:

تقدم هذه الدراسة مراجعة شاملة للأسس النظرية و الدراسات و الابحاث المتعلقة بمفهوم الاستثمار و الاستثمار الاجنبي المباشر ، اشكاله المختلفة و خصائصه ،كما تعطي هذه الدراسة مفهوما شاملا عن التنمية الاقتصادية و توضح دور الاستثمار الاجنبي المباشر واهميته فيها و على ضوء هذه الدراسة و باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر سياسة من سياسات التنمية الاقتصادية لا يمكن إغفال دور هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفعيل النشاط الاقتصادي للدول النامية ولا سيما لجزائر و هو موضوع بحثنا هذا ، اذ حاولنا التطرق من خلاله إلى تقييم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عن طريق برامج الاصلاح الاقتصادي و ابراز مدى فاعليتها و انعكاساتها على التنمية ،اضافة الى التطرق الى الافاق المستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل بعض الاحصائيات المتعلقة بحجم تدفقات هذه النوع من الاستثمارات على مدى فترة الانعاش الاقتصادي الممتدة من (2000-2014).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية، برامج الانعاش الاقتصادي ، المناخ الاستثماري في الجزائر.

الفهرس

الفهرس:

الإهداء

تشكرات

ملخص

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: اسس و مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الاول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار 3

المطلب الاول: تعريف ومفاهيم مختلفة للاستثمار 3

المطلب الثاني: تصنيفات الاستثمار و ادواته 6

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار 13

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 15

المطلب الأوّل: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 15

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر 16

المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 18

المبحث الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشرو اهميته 20

المطلب الأوّل: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر 20

المطلب الثاني: المحدّدات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر 21

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر 24

خلاصة الفصل 26

الفصل الثاني: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل سياسات التنمية الاقتصادية

المبحث الاول: ماهية التنمية الاقتصادية 29

المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية و تطورها 29

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية و مقاييسها 31

المطلب الثالث: ابعاد التنمية الاقتصادية و اهدافها 35

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية..... 38
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر كمحفز للتنمية المحلية 38
المطلب الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية..... 39
المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة اختلالات الاقتصاد الوطني 42
المبحث الثالث: انعكاسات سياسة الاستثمار على التنمية الاقتصادية 45
المطلب الأول: انعكاسات سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر على الدولة المضيفة 45
المطلب الثاني: انعكاسات سياسة الاستثمار على التجارة الخارجية و على ميزان المدفوعات..... 48
المطلب الثالث: أثر عقبات و عوامل التنمية الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر 49
خلاصة الفصل..... 53

الفصل الثالث: انعكاسات البرامج التنموية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: الإطار العام لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014 56
المطلب الاول: لمحة عامة حول سياسة الانعاش الاقتصادي..... 56
المطلب الثاني : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 60
المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) 65
المطلب الرابع: المخطط الخماسي (2010-2014) 68
المبحث الثاني :مقومات الاستثمار في الجزائر. 72
المطلب الاول: الاطار التشريعي المنظم للاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر 72
المطلب الثاني: أجهزة تطوير الاستثمارات وحركة الإصلاح الاقتصادي نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر 77
المطلب الثالث: طاقات الجزائر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 80
المبحث الثالث: الاثر الفعلي لسياسة الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 84
المطلب الاول : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر 84
المطلب الثاني:الانعكاسات التنموية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر(الاطار الفعلي)..... 87
المطلب الثالث: اثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار 87
خلاصة الفصل..... 92
خاتمة عامة 88

قائمة المصادر و المراجع 88

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-3	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	62
2-3	توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب مجالات الاستثمار (2004/2001)	63
3-3	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	67
4-3	الالتزامات المالية المبرمجة في ميدا "mida" خلال فترة 1997_2002	85
5-3	الاستثمارات الاجنبية المباشرة 1998 و حصة بعض القطاعات	85
6-3	تطور المشاريع الاستثمارية بالشراكة مع الاجانب وحصتها من الاستثمارات الكلية 2001_2003	86
7-3	عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية و عدد مناصب العمل بهذه المشاريع	87
8-3	عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2013 – 2002	88
9-3	بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014	89
10-3	نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات(2000-2010)	91

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-3	التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية 2010-2014	71

المقدمة العامة

مقدمة:

لا يختلف اليوم اثنان على أن التنمية أصبحت واقعا موضوعيا تعيشه كل دول العالم، وقد تجلت مظاهرها في جميع الجوانب السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية. فما من دولة اليوم تستطيع أن تصرف النظر عن ارتباطها بالاقتصاد العالمي، خاصة التطورات المتلاحقة التي شهدها العالم في القرون الأخيرة وبروز قوى هائلة تضم مجموعة البلدان الرأسمالية، وظهور عدة هيئات ومنظمات دولية كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تدعم هذا التوجه، فكل هذه التغيرات شكلت فجوة عميقة بين الدول ففي الوقت الذي تزداد فيه قوة التكتلات الاقتصادية يزداد ضعف الدول النامية نظرا لهشاشة اقتصاداتها كونها حديثة الاستقلال لذلك لجأت هذه الأخيرة إلى تبني برامج إصلاح اقتصادي اعتمادا على قوى السوق وتراجع الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق تحديد التجارة وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وبالتالي فقد دخلت في تنافس حاد من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي باعتباره آلية من آليات دفع عجلة التنمية وتصحيح موقعها في خريطة العالم الاقتصادي.

والجزائر باعتبارها من البلدان السائرة في طريق النمو، فقد أضحت مجبرة على مسايرة كل هذه المستجدات حتى لا تظل في معزل عن الاقتصاد العالمي، وهذا عن طريق تطبيق سياسات واصلاحات اقتصادية من شانها استرجاع نجاعة المؤسسات العمومية ومحاولة إرساء قواعد اقتصاد السوق، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

الاشكالية:

ومن هذا المنطلق وبغية إنعاش الاقتصاد الجزائري فلم تجد السلطات وواضعي السياسات الاقتصادية أمامها سوى اعتماد نظام تشجيع الاستثمار الأجنبي ووضع استراتيجيات التنمية من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات الأجنبية ، ومحاولة الجزائر تعزيز هذا الخيار بإبرامها العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف ودعمها للشراكة الأجنبية التي تعد وسيلة لجلب الأموال والتكنولوجيا.

وعلى هذا الاساس و من اجل دراسة مدى مساهمه سياسات الاصلاح التي اعتمدتها الجزائر في تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر و تحقيق التنمية ارتئينا الى طرح التساؤل الرئيسي التالي :

{ما هو دور سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضل برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر ؟}

الاسئلة الفرعية:

1- ما المقصود بالاستثمار و الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2- ماهي التنمية الاقتصادية ؟ وما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية ؟

3- ما هو الاطار التنظيمي الذي يساعد على تشجيع وترقية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وبالتالي تحقيق سياستها التنموية ؟

الفرضيات:

لمعالجة القضايا المطروحة في البحث، يجدر بنا ان نحدد الفرضيات الاساسية للموضوع المدروس ، لتكون منطلقا لدراستنا ،و التي نوجزها فيما يلي:

1- الاستثمار هو التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل والاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصادات واندماجها في الاقتصاد العالمي

2- من الممكن ان تعتمد التنمية الاقتصادية على متطلبات واستراتيجيات للنهوض من حالة الركود الى الى حالة التقدم الاقتصادي وذلك بالارتكاز اساسا على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

3- ربما انتهاج سياسات اصلاح هيكلية من طرف الحكومة الجزائرية له دور فعال في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبالتالي تحقيق التنمية نظرا للدور المهم الذي يقوم الاستثمار الاجنبي المباشر كأحد افضل بدائل التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية

اهمية الدراسة:

تلعب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية و انعاش الاقتصاد الوطني ،من خلال رفع الكفاءة الانتاجية لتنمية القدرات التصديرية للأسواق الخارجية كما يعمل على التخفيف من حدة الازمات و المشاكل الاقتصادية ويتم ذلك عن طريق التركيز على عوامل اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

كما يمكن ابراز اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية من خلال التعرف على اشكاله ،و البحث في اتجاهاته دوليا و محليا من حيث المصادر و الحجم و الهيكل.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الاساسي للتنمية الاقتصادية في خلق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،وهذا الاخير يعتبر عنصر اساسي رفع مستوى معيشة الافراد، من خلال تقليص البطالة و دعم و تشجيع روح المبادلات الفردية من جهة ،وتحقيق التوازن من جهة اخرى، لذلك يتمثل الهدف الاساسي للتنمية الاقتصادية في الوصول الى وسائل مجدية تساهم في دعمها ، ويتم ذلك من خلال انتهاج استراتيجيات لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر عن طريق برامج الانعاش الاقتصادي ،كما يهدف البحث الى معرفة مسار التنمية المتبع في الجزائر وكذلك اثار اتباع سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

اسباب اختيار الموضوع:

هنالك عدة اسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها :

اسباب ذاتية:

- ميولنا الشخصي لدراسة وتحليل هذا الموضوع الذي يشكل مجال في البحوث الجامعية والندوات والملتقيات العلمية والذي يدور محورها حول التنمية بشكل عام، مركزين على الدور المحوري للاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق هاته التنمية .
- ارتباط الموضوع بالتخصص الذي ندرسه
- حب الاطلاع على المواضيع ذات الصلة بالتنمية و الاستثمار في الجزائر
- اضافة بحث جديد الى رصيدي المعرفي حول التنمية والاستثمار

اسباب موضوعية

- الاهمية و المكانة التي يحتلها الاستثمار الاجنبي المباشر في الواقع الاقتصادي، اذ تشكل الاستثمارات محور اهتمام الكثير من رجال الاعمال و اصحاب رؤوس الاموال و الحكومات في العديد من دول العالم، و لا سيما الجزائر، و نظرا لهذه المكانة التي يحتلها الاستثمار الاجنبي المباشر في تفكير واهتمامات هؤلاء ،فانه جدير بالإثراء و المناقشة و البحث لإضفاء نوع من التحسين والتطوير والتنمية في مجالاته.
- الرغبة في البحث في موضوع التنمية الاقتصادية يشكل خاص باعتبارها كانت ولازالت الهدف الذي تصبو اليه الدولة الجزائرية عبر كل الفترات الزمنية المختلفة للاقتصاد الوطني،
- دراسة الانعكاسات والاثار الناتجة عن برامج الاصلاح الاقتصادي في مجال الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر

حدود الدراسة:

حتى يتم معالجة الاشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الاطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:

الحدود المكانية:

- دراسة المحيط الداخلي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، والمتمثلة في تقييم السياسة التحفيزية للاستثمار الاجنبي المباشر واثرها و مدى نجاحها في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

الحدود الزمانية:

- حددت فترة الدراسة لتطور سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر منذ فترة التسعينات، ولكن ركزت الدراسة خاصة على مرحلة الاصلاحات الاقتصادية الكبرى (2000-2014).

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، وتحليل المعطيات المتعلقة بآثار السياسة الاستثمارية على مختلف النواحي الاقتصادية .

الدراسات السابقة:

قامت دراستنا على بعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر ،وبعض الدراسات الاخرى تتعلق بقضايا التنمية، ولكن قلة قليلة من الدراسات التي ربطت ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، من بينها :

- رسالة مقدمة لنبل شهادة دكتوراه دولة ،تخصص تخطيط، للدكتور: عبد القادر بابا والموسومة بعنوان: "سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة الجزائر، السنة الجامعية :2003-2004م ،التي اعطتنا مؤشر البداية في دراستنا.

- اضافة مداخلة الدكتور: علام عثمان تحت عنوان،" واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2000-2014" التي تدخل ضمن الملتقى العربي الأول حول"العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي" شرم الشيخ-جمهورة مصر العربية ، 25-28 يناير 2015. التي ساعدتنا كثيرا في دراسة المعطيات المتعلقة بانعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

- الاستعانة بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

صعوبات الدراسة:

نشير الى الصعوبات ، و المشاكل التي واجهتنا في اعداد هذا البحث نوجزها فيما يلي:

- تضارب الاحصائيات باختلاف مصادرها
- الاجراءات البيروقراطية المهيمنة في بعض الهيئات ، والتي تقف كعائق امام اتمام هذا البحث ، بمبرر ان المعلومات و الاحصائيات المراد الحصول عليها تعتبر من اسرار المهنة،
- تحديد حجم البحث الذي تولدت عنه صعوبة الالمام بالموضوع من جميع النواحي،

محتويات البحث:

قسمنا بحثنا الى ثلاثة فصول اساسية حاولنا من خلالها الالمام بموضوع البحث.

الفصل الاول جاء تحت عنوان: اسس و مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر حاولنا من خلاله التعريف بالاستثمار عامة من جهة و اعطاء عموميات حول الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة ثانية والالمام بخصائصه و اشكاله المختلفة ،و كذلك تطرقنا الى اهم دوافع و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر؛

أما الفصل الثاني حاولنا من خلاله التعريف بالتنمية الاقتصادية والدور الاساسي الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر ، واهم انعكاساته على التنمية الاقتصادية؛

اما الفصل الثالث حاولنا من خلاله دراسة حالة تطبيقية للبيئة الاستثمارية للجزائر من خلال تبين اهم البرامج الاقتصادية و التنموية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) اضافة الى الاصلاحات التي قامت بها الجزائر لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ،واخيرا انعكاسات هذه البرامج على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واثرها في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية نحو الجزائر و التنمية الاقتصادي من خلال تحليل احصائيات المتعلقة بهذا الجانب.

الفصل الأول

اسس و مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقى ، خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات ويرتبط هذا النشاط كغيره بمجموعة من القرارات والبدائل ذات الأهمية البالغة والحساسية الكبيرة لارتباطاتها بمجموعة من المخاطر التي تؤثر مباشرة على العوائد.

إنّ للاستثمار مجالات ومستويات عديدة فما يهمنا في هذا الفصل هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر موضوع مثير للاهتمام و يحفز الكثيرين لدراسته باعتباره أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذا المنطلق سوف ندرس في هذا الفصل الاستثمار الأجنبي المباشر.

من اجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة به، قمنا بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- **المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول الاستثمار؛**
- **المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛**
- **المبحث الثالث: دوافع و محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و اهميته؛**

المبحث الاول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار

يعتبر عنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، يستمد مفهومه كأصل من أصول علم الاقتصاد، لماله من علاقة وصلة وطيدة، بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم الاقتصادية، كمفهوم الدخل، والادخار، والاستهلاك والاقتراض أي ان المستثمر وفي هذا المضمار ينبغي التطرق إلى :

- تعريف و مفاهيم الاستثمار
- تصنيفات الاستثمار و ادواته
- مخاطر الاستثمار

المطلب الاول: تعريف ومفاهيم مختلفة للاستثمار

1- تعريف الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه.

– فيقوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل ".[1]

– الاستثمار يعني ارجاء او تاجيل الاستهلاك لفترة قادمة، أي ان المستثمر يقوم بالتضحية بقيمة حالية من اجل قيمة حالية غير مؤكدة [2].

– كما ان الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، لذلك كثرت التعاريف بخصوصه وتعددت، وكلمة استثمار ترتبط بثلاث مفاهيم اقتصادية تنحصر في: التضحية الحرمان الانتضار.[3]

لذلك فالاستثمار يعني التضحية بانفاق مالي معين الان في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية والحرمان و الانتظار طيلة فترة الاستثمار.

والاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الربح والمال عموما، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس او شكل غير مادي.[4]

---

[1] محمد مطر، "**إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص 7.

[2] بوراس احمد ، "**الاستثمار في الاسهم بين العائد و المخاطرة**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،العدد 11،جوان 1999، ص 182.

[3] الجمعية المصرية للأوراق المالية ،"**دليل المستثمر لتمويل الشركات**"، مصر، 2003، ص23.

[4] طاهر حيدر حردان ، "**مبادئ الاستثمار**"، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان – الاردن، 1997، ص30.

لو حاولت ان تنظر الى الموجودات، سواء لدى الافراد او لدى المشروعات ،لوجدت النها تتكون من موجودات مادية و غير مادية.

أ– موجودات مادية مثال: الأراضي، البنايات، المنشئات، السلع المعمرة، الآلات والمعدات، سيارات .....الخ.

ب– موجودات غير مادية (مالية) مثال: النقود ن الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، السندات والاسهم والتعهدات...الخ.

وعليه فان اي عملية لتوظيف الاموال سواء كانت في الموجودات المادية او المالية تعتبر استثمار.

– الاستثمار هو استخدام الاموال الحاضرة لتوليد ارباح في المستقبل.[1]

– كما ويعرف الاخرون الاستثمار على انه: "التخلي عن اموال يمتلكها الفرد لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة الى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات".[2]

– ويعرف الاستثمار كذلك بانه:" توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ، و رفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض راس المال القديم؛

او هي التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي املا في الحصول على عوائد اكبر في المستقبل ،ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشان العوائد التي يحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته".[3]

– الاستثمار هو الزيادة في التجهيزات الرأسمالية، وهذه الزيادة تمر راي المال الثابت والمتداول او راس المال السائل؛

– وهو تكاثر معدات الطاقة الموجودة، و الاستثمار وهو عبارة عن تضحية لضمان المستقبل، وهكذا يؤخذ بتوازن بين الحاضر و المستقبل.[4]

– مما سبق ذكره فهناك تعاريف قد اعتمدت راس المال المادي و اهملت راس المال الغير مادي المتعلق بالاستثمار في الموارد البشرية لكن التعاريف في مجملها اعتمدت العناصر التالية :

---

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، "**اساليب تقييم الاستثمارات** "، الدار الجامعية، بيروت–لبنان، 1985، ص 225.

[2] شقيري نوري موسى و اخرون ،"**ادارة الاستثمار** "، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2012–1433هـ، الطبعة الاولى، ص 18.

[3] حجازي مُحَّد عباس ،" **قوائم التدفقات النقدية : الاطار الفكري و التطبيق العملي** "، دار النهضة، مصر للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1998.

[4] شوام بوشامة، "**تقييم و اختيار الاستثمارات** "، دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران ، الطبعة الاولى، 2003، ص 24– ص 26.

أ– توظيف الاموال الحاضرة بطرق عقلانية؛

ب– الاستثمار هو عبارة عن وسيلة لخلق الطاقة الانتاجية؛

و بالتالي فان الاستثمار يهدف الى الزيادة في الثروة و المحافظة عليها.

2– المفاهيم المختلفة للاستثمار: هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي:

أ– المفهوم المحاسبي للاستثمار:

حسب النظام المحاسبي المالي(**SCF**) " تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة "[1].

فحسب نظر محاسبي الاستثمار هو "أصل معقول او غير معقول مادي او معنوي تم الحيازة عليه او تم انتاجه من طرف المؤسسة يكون موجها ان يبقى بصفة دائمة وبنفس الشكل في المؤسسة.

إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة، وحسب نفس المنظور فلاستثمار عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية.[2]

تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي:

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد،... إلخ)؛
- الاستثمارات المعنوية (محلات تجارية، براءات، العلامات التجارية، المصاريف الإعدادية....الخ)؛
- الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات، ...إلخ)؛

ب– المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

نستطيع ان نعرف الاستثمار اقتصاديا بانه " التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار ".

ونستنتج من هذا التعريف، أن الاستثمار يتمحور حول العناصر الهامة التالية : – مدة حياة الاستثمار – المردودية وفعالية العملية الاستثمارية — الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار.

[1] محمد بوتين،" **المحاسبة العامة للمؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص : 96.

[2] قادري الأزهري، "**مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة**". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص: 24 – 25.

وعلى هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضرة. ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة. وبناءا عليه يكون من حقه أن يتوقع الحصول على عائد مكافأة لمخاطرته في فترة زمنية معينة.

جـ- المفهوم المالي للاستثمار :

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والمموّل يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) "، وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.[1]

المطلب الثاني: تصنيفات الاستثمار و ادواته

1: تصنيفات الاستثمار:

يمكن التمييز ما بين انواع و اشكال عديدة للاستثمار،اذ يوجد الكثير من الطرق والاساليب التي يمكن اتباعها لتصنيف مختلف الاستثمارات ،و من اهم هذه التصنيفات يمكن ذكر الاتي:

1- التقسيم الجغرافي للاستثمار: و تنقسم حسبها الاستثمارات الى قسمين:[2]

أ- **استثمارات محلية:** و تعني بها توظيف الاموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الاداة الاستثمارية التي يتم اختيارها للاستثمار وقياسا على ذلك فان الاموال التي تقوم المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن الام تعتبر من قبل الاستثمارات المحلية مهما كانت اداة الاستثمار المستخدمة (مشاريع عملات اجنبية، اوراق مالية...الخ)؛

ب- **الاستثمارات الخارجية:** وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على اساس رؤوس الاموال المهاجرة نتيجة دخول المستثمر الاجنبي الى البلاد المضيفة للاستثمار و يمكن تعريفها بشكل اخر:

"الاستثمارات الخارجية هي جميع الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق الأجنبية من قبل الافراد او المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر".

[1] عبد القادر بابا ،"**سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، تخصص تخطيط جامعة الجزائر ، السنة الجامعية :2003-2004م.

[2] عبد المعطي رضا ارصيد ، حسين علي، "**الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**"، دار الزاهران للنشر، الاردن، 1999، ص24.

2- تقسيم الاستثمار حسب وسائله: و يضم ما يلي[1]:

أ- **الاستثمار المباشر** :تكون الاستثمارات مباشرة في شكل شركات او فروع مؤسسات تنشا في البلد المضيف للاستثمار، او قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات او حصص في شركات أجنبية؛

ب- **الاستثمار غير المباشر**:يظهر الاستثمار غير المباشر للبلد المصدر لراس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية او عن طريق صناديق الاستثمار ، حيث تستثمر الاموال في مشروعات استثمارية في مختلف دول العالم.

3- التقسيم النوعي للاستثمار: وينقسم الى قسمين:[2]

أ- **استثمارات حقيقية او اقتصادية:** يعتبر الاستثمار حقيقيا اذا تم توظيف الاموال في حيازة اصول حقيقية ،و يعرف الاصل الحقيقي بانه كل اصل له قيمة اقتصادية ويتركب على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر على شكل خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، و ذلك بما تنتجه من قيمة مضافة؛

و الاستثمارات الحقيقية تشمل جميع انواع الاستثمارات ماعدا الاستثمار في الاوراق المالية ومن امثلة تلك المشاريع الاقتصادية: العقارات ، الذهب ، السلع و الخدمات ...الخ؛

حيث ان الاستثمار في هذا المجال يؤدي الى زيادة الدخل القومي مباشرة ويسهم في تكوين راس المال في الدولة لذلك يطلق على الاستثمارات الحقيقية مصطلح استثمارات الاعمال او المشروعات؛

ونجد ان هذه الاستثمارات تتطلب ان يكون عامل الامان متوفر بدرجة كبيرة، وهذه ميزة نسبية للاستثمار الحقيقي؛

ب- **استثمارات مالية:** وهي تشمل الاستثمار في سوق الاوراق المالية ويتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في راس مال شركة "سهم او سند"، ويمثل هذا الاصل المالي حقا ماليا يكون اصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح او الفوائد بشكل قانوني. هذا الحق يتمثل في الحصول على جزء من عائد الاصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية؛

اما عملية تداول اوراق السوق الثانوي عموما لا تنشأ عنها اية منفعة اقتصادية اضافية للناتج القومي، رغم التغير الحادث في اسعار هذه الاوراق ، الا اذا كان اصدار هذه الاسهم يهدف تمويل عملية توسع لصالح مؤسسة معينة او خلق مشروع جديد محتمل فهنا تمثل مساهمة في خلق قيمة اضافية.

وكما هو الحال في الاصول الحقيقية يوجد للأصول المالية مزايا وعيوب.

---

[1] محمد مطر ، "**ادارة الاستثمارات (الاطار النظري و التطبيقات العلمية** "، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[2] عبد المعطي رضا ارصيد ،حسين علي، "**الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**" مرجع سبق ذكره، ص 95.

4- التقسيم حسب هدف الاستثمار: تنقسم بدورها الى ثلاث اقسام وتتمثل في ما يلي:

أ- **استثمارات توسعية:** حيث يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الانتاجية والبيعية للمؤسسة، بادخال او اضافة منتجات جديدة وزيادة الانتاج من اجل توسيع المكانة او الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحدوية للمنتجات، كان نضيف على سبيل المثال وحدات انتاج سواء من منتوج موجود اصلا و في هذه الحالة نكون امام توسع "كيفي".

ب- **استثمارات استراتيجية** : يهدف هذا الصنف من الاستثمارات الى المحافظة علي بناء و استمرار المؤسسة او المشروع، اما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم ايرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها الى استثمار استراتيجي معين.

ت- **استثمار في مجال البحث و التطوير:** ان هذا النوع من الاستثمارات يكتسب اهمية خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم التي تكون عرضة للمنافسة الحادة، ونجد ان هذا الاستثمار يهدف اساسا الى تخفيض التكاليف تحسين النوعية عبر الزمن وهذا عن طريق تكثيف الالية الانتاجية، وتطوير الجهاز الانتاجي، وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة لمختلف الاسواق.

5- التقسيم حسب مدة الاستثمار: وتصنف من حيث مدتها الزمنية الى ثلاث اصناف هي:

أ- **استثمارات قصيرة الأجل:** وهي الاستثمارات يتم انجازها و كسب عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيا حيث تتراوح المدة بين سنة الى سنتين، ونجد ان لهذا الصنف من الاستثمارات عدة اشكال، الا ان الاكثر انتشارا هو الاستثمارات المالية، والتي نجد فيها: الودائع الزمنية لمدة اقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل.[1]

ب- **استثمارات متوسطة الأجل:** حيث يتم انجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين (02) ولاتزيد عن سبع (07) سنوات وهي تكمل الاهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة، ولهذا الاستثمارات العديد من الاشكال، كما انها تعتبر الاكثر انتشارا، ومنها مثلا: مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع و الخدمات...الخ.

ت- **استثمارات طويلة الأجل:** مايميز هذه الاستثمارات، هو انه يتم إنجازها في مدة تفوق عموما سبع سنوات، وتشمل الأصول و المشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيا كالمشاريع

[1] عقيل جاسم، **"مدخل في تقييم المشروعات"**، دار حامد للنشر و التوزيع ، مصر، 1999، ص 23.

العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع من: عقارات للكراء، فنادق مباني تابعة للمؤسسة نفسها كمبني الإدارة، مبني المخزن، وغيرها، ...الخ.

6- التقسيم حسب الطبيعة: يمكن تقسيم الاستثمار حسب الطبيعة الى ثلاثة اقسام:

أ- **الاستثمار المالي:** وهو الشكل التقليدي لعملية الاستثمارن وهو استخدام الاموال للحصول على اصول مادية ملموسة مثل المباني ،العقارات ن الالات و العتاد و غيرها.[1]

ب- **الاستثمار غير المادي(المعنوي)** : يخص الخدمات، مثلا: التكوين، البحث والتطوير"D&R"، الابداع التسويق ،تقنيات الاعلام و الاتصال، الاشهار، ...الخ و التي تسمح باحداث تنمية مستقبلية.

ت- **الاستثمار البشري:** تعتبر عملية توظيف شخص ذو كفائة معينة في مشروع أو مؤسسة ما، نوعا من الإستثمار ، باعتبار أن ما يقدمه هذا الشخص من خدمات لمصلحة المؤسسة يؤدي الى زيادة الانتاجية، وبالتالي الربحية الخاصتين بالمؤسسة، على ان يجب الالتزام بضرورة مراعات ان تكون القيمة المضافة لهذا العامل اكبر من تكلفته التي تتحملها المؤسسة.

7- تقسيم حسب القائم بالاستثمار : قد ينضر الى الاستثمار من زاوية اخرى وهي تلك التي تقوم على اساس التفرقة بين ما يقوم به الاشخاص الطبيعيون وتقوم به الشركات او المؤسسات كشخصيات اعتبارية ولذلك فالتقسيم يشمل :

أ- **استثمار شخصي** : وهو ما يقوم به شخص واحد حيث يمكن للفرد ان يستخدم ما يتاح له من موارد او اموال او من مدخراته في القيام باستثمارات مادية او مالية.

ب- **استثمار مؤسساتي (استثمار الشركات):** وهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة او الشركة الو الهيئات و لكنه قد يختلف كثيرا عما يمكن ان يقوم به شخص طبيعي فالمؤسسة تقوم باستثمارات مادية و مالية ويرتكز هذا الاستثمار على اموال ضخمة تقوم المؤسسة بتكوينها عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الارباح المحتجزة او من القروض التي تحصل عليها.[2]

[1] سعيد توفيق عبيد، **"الاستثمار في الاوراق المالية"**، مكتبة عين الشمس، 1998، ص 23.

[2] سعيد توفيق عبيد ، **"الاستثمار في الاوراق المالية"**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

ت- **استثمار حكومي:** هو راس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه و تمويله اما عن طريق فائض الايرادات عن طريق النفاق العادي او من حصيلة القروض التي تطرحها للاكتساب العام او من اقروض الاجنبية التي تعقدها مع الحكومات او الهيئات الاجنبية.[1]

8- تقسيم حسب تعدد الاستثمارات: قد يقوم شخص سواءا كان طبيعيا او اعتباريا بعمل استثمار واحد او اكثر من استثمار في نفس الوقت لذلك فهذا التقسيم يشتمل

أ- **استثمار واحد:** وهو يقوم باستثمار واحد فقط ويسمى ايضا استثمار فوري و يقوم به الشخص الاعتباري او الطبيعي و ذلك بشراء اصول مادية او مالية فطبيعة الاصول هنا لا تهم و لا يهم العدد.

ب- **استثمار متعدد (جماعي)** : و يسمى ايضا المحفظة، والمحفظة بالتعريف هي تلك التي تشمل على اكثر من اصل ذات طبيعة مختلفة ، لذلك فهي تحتوي على استثمارات متعددة ، فالمحفظة قد تضم عددا مختلفا من الاستثمارات المادية و المالية في نفس الوقت فالشركة لها محفظة مكونة من الآلات و المخزون و الحسابات المدينة و كل بنود الاصول و كذلك المستثمر الذي يقوم بشراء عدد من الاوراق المالية لشركات مختلفة يكون بذلك قد كون محفظة اوراق مالية .

2: أدوات الاستثمار

يقصد بأداة الاستثمار، ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية، منها :

أ- الأوراق المالية : تعتبر من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى ،وتختلف الاوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا .فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ماهو أدوات ملكية مثل الاسهم والتعهدات ، ومنها ماهو أدوات دين كالسندات وغيرها كذلك الاختلاف من حيث الدخل المتوقع منها ،هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصبيه من توزيعات الارباح من سنة لأخرى ومنها هو ما ثابث الدخل كالسند الذي يتحدد كربونة بنسبة ثابتة من قيمته الاسمية ،كذلك الاختلاف في درجة الأمان التي يتوفر لحاملها فالسهم الممتاز مثلا يمثل لحامله أمانا اكتر من السهم العادي ،ولكن أيا منهما أقل أمانا من السند المضمون بعقار لأنه يوفر لحامله حق حيازة الأصل الحقيقي الذي يضمن السند في حالة توقف المدين عن الدفع.

[1] علي لطفي، " **التخطيط الاقتصادي** "، دراسة نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، 1988، ص 188.

ب– العقار: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني للأوراق المالية في عالم الاستثمار ويتم الاستثمار فيها بشكلين أم بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي مباني أو أراضي واما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية وتصدر هذه المؤسسات أوراقا مالية غالبا ما تكون سندات تحصل بواسطتها على اموال تستخدمها فيما بعد لتمويل مباني أو شراء العقارات ، ويلاقي الاستثمار في العقار اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين سوى في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي ،وقد تأسست في معظم الدول بنوك عقارية متخصصة في منح قروض عقارية ،كما تأسست فيها أيضا مجموعة من الشركات الاستثمارية المتخصصة بالعقارات ويتصف الاستثمار في العقار أنه يوفر للمستثمر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان .لأن المستثمر في العقار يجوز أصلا حقيقيا له مطلق الحرية بالتصرف فيه، كما أن حيازة سندات عقارية مضمونة بعقار بهيئ لحاملها الاستيلاء على الضمان في حالة توقف المدين عن سداد قيمة السند.

ج– السلع: تتمتع السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواقا متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية. لذا اصبحنا نسمع عن وجود بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك ،وبورصة للذهب في لندن وبورصة للبن في البرازيل ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع بواسطة عقود تسمى العقود المستقبلية وهي عقد بيع بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار .يتعمد فيه المنتج لسمسار بتسليمه كمية معينة من سلعة ما بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين يحدد بنسبة معينة من العقد ، وتشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة في الأوراق المالية اذ أن لكل منهما أسواقا متماثلة الى حد كبير ،كذلك يتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة كالاستثمار في الأوراق المالية كما أسعار كل منهما تكون معلنة في السوق ،وتتصف عملية المتاجرة بالسلع بشكل عام بدرجة المخاطرة العالية التي يتعرض لها المستثمر لأن قابلية السلع للتخزين محدودة وتتطلب توفر شروط معينة من الصعب توفيرها ما يعرض المستثمر الاحتمالات المنارة ،كذلك نمو روح المضاربة لدى المستثمرين الى غير ذلك من الخصائص.[1]

د– المشروعات الاقتصادية: تعتبر من أكثر ادوات الاستثمار انتشارا وتنوع انشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي ...الخ والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على الأصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات والافراد العاملين ..الخ وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من الخصائص منها ان المستثمر يحقق عائدا معقولا ومستمرا لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من أنسب أدوات الدخل المستثمر، كذلك

[1] دريد محمد السامرائي ،"**الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية**" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2006، ص 31.

يوفر للمستثمر هامش كبيرا من الأمان لأن المستثمر يجوز اصلا قيمة فتكون درجة المخاطرة منخفضة، كذلك يستطيع المستثمر أن يختار المشروعات التي تتناسب مع ميوله وتخصصه.

هـ– العملات الاجنبية: تحوز العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر حيت تنتشر هذه الأسواق في شتى انحاء العالم مثل : لندن وباريس ونيويورك وغيرها.

ويتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين هما الحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيه، ومن أهم أنواع المخاطرة نجد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر تخفيض سعر العملة .

أما العنصر الثاني فهو أنه سوق يفتقر الى الاطار المادي الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية بل يتم التعاون فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

و– المعادن النفيسة: يعتبر المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين....الخ مجالا الاستثمارات الحقيقية وقد شهدت اسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الأونة الأخيرة ، وتتواجد للمعادن النفيسة اسواق منظمة أهمها: سوق لندن وسوق هونغ كونغ، ويتخد الاستثمار في المعادن النفيسة العامة والذهب خاصة في صور متعددة منها: الشراء والبيع المباشر ودائع الدهب التي تودع في البنوك ولكن بفوائد منخفضة نسبيا المقايضة أو المبادلة بالذهب Gold swaps على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية.

ي– صندوق الاستثمار: هو أشبه بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات خبرة في مجال ادارة الاستثمارات بنك أو شركة استثمار ومثلا وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن تم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين فيها عائدا كبيرا وضمن مستويات معقولة من المخاطرة .ويعتبر صندوق الاستثمار أداة مالية لكن بحكم تنوع الأصول في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين فيها عائدا كبيرا وضمن مستويات معقولة من المخاطرة .ويعتبر صندوق الاستثمار اداة مالية لكن بالحكم تنوع الأصول التي تستمر فيها أموال الصندوق يكون أداة استثمار مركبة .وتمارس عادة المتاجر بالأوراق المالية بيعا وشراء، كما يمكن بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار ، ولعل أهم مزايا هذه الصناديق أنها تهيء الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها بأن يقوموا بتسليم مدخراتهم تلك المجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون ادارتها مقابل عمولة معينة .ان تجربة تكوين صناديق الاستثمار هي حديثة العهد، إلا أنها شهدت أخيرا

اقبالا ملحوظا على تكوين مثل تلك الصناديق التي طرحتها بعض المصارف مثل البنك العربي ،بنك الاسكان البنك البريطاني ...الخ .[1]

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار

1- أخطار الاستثمار:

من المعروف أن جميع أنواع الاستثمار تتعرض لعدة أخطار تعود إلى أسباب مختلفة، وهذه الأخطار لا تنصب على أصل الاستثمار فقط بل تقع أيضا على دخله، و لا يقصد بالأخطار احتمال الخسائر فقط لأن الأخطار تنطوي أيضا على احتمال الربح ولا يمكن لأي مستثمر أن يرسم خطته على أساس سليم إلا إذ كان ملما بالأخطار التي يتعرض لها استثماره.

وبالتالي فبعد أن ينتهي المستثمر من تحديد أهدافه الاستثمارية و الإلمام بالاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لتحقيق هذه الأغراض و قبل اختبار الأنواع العامة للاستثمار ينبغي عليه أن يكون على بينة تامة من الأخطار التي سيقابلها.

ولا يعني هذا أن الخطر ينبغي تجنبه أو على الأقل تخفيضه، لأن بعض المستثمرين يمكنهم تحمل الكثير من الأخطار، ولكن البعض الآخر لا يتمكن من ذلك، ومن ثم فالأمر الهام هو الربط بين الأغراض وبين تحمل الخطر و ذلك بطريقة واقعية رشيدة و في الواقع أن المشكلة المركزية للاستثمار هي تصميم برنامج يمكنه من مقابلة أغراض و أهداف المستثمر بدون أن يتحمل أخطارا تفوق طاقته و مقدرته، ويمكنه أن ينتج دخلا أو عائدا يتناسب مع تلك الأخطار، ويلاحظ أن المستثمر كثيرا ما يسأل نفسه:" ما هو العائد الذي أقصده؟" و بعد ذلك يعد برنامجه الاستثماري سعيا منه للحصول على هذا العائد، إذ أن مثل هذا الاتجاه بعيد عن الحقيقة لأن الطريق الصواب الذي يجب على المستثمر أن ينتهجه هو أن يطرح على نفسه السؤال التالي: "ما هي أهداف الاستثمار وماهي الاعتبارات التي ينبغي أخذها في الحساب لتحقيق هذه الأهداف، و ما هو العائد الذي أرجوا الحصول عليه إذا أمكن ذلك الوفاء بالأغراض والاعتبارات؟

ومن المعروف أن الفرق بين العائد على الأوراق المالية من الدرجة الاولى (السندات الحكومية) وبين العائد على الأسهم العادية كبير، وبالتالي فلماذا نطلب من المستثمر في الكثير من الحالات أن يرضى بعائد 10 او 15 على مدخراته بينما في إمكانه الحصول على عائد يتراوح ما بين 20 أو 25 في استثمارات أخرى ،إن الإجابة على ذلك بسيطة للغاية فبعض المستثمرين يمكنهم تحمل الخطر والاستفادة

[1] محمد مطر، "**ادارة الاستثمارات (الاطار النظري و التطبيقات العلمية** "، مرجع سبق ذكره، ص 96.

من ذلك عن طريق العائد المرتفع و الزيادة في قيمة الأصل (في حالة الأسهم العادية) بينما البعض الآخر لا يتمكن من ذلك.

2- تصنيف أخطار الاستثمار:

يمكننا القول أن هناك نوعين رئيسيين من اخطار الاستثمار وهما:

1- احتمال خسارة دخل أو أصل من الأموال المستثمرة .

2- احتمال انخفاض قوتها الشرائية و يمكن تصنيف هذه الاخطار بشيء من التوسع كالآتي:

اولا : الخسارة في جانبي الدخل أو الأصل بحدث نتيجة للآتي:

أ- الانخفاض في جودة الاستثمار (الخطر المالي):

1- سوء الإختيار المبدئي.

2- تدهور حالة أوراق كانت قوية في الماضي

ب- التغيرات الدورية(الخطر الدوري)

1- في النشاط الإقتصادي كله.

2- في نشاط صناعة معينة أو شركة معينة.

3- في أسعار الاوراق المالية.

ج- تقلب أسعار الفائدة (خطر سعر الفائدة)

1- السندات.

2- الأسهم الممتازة.

3- الأسهم العادية.

د- التغيرات الجوهرية في التكوين الإقتصادي و الإجتماعي (الخطر السياسي)

ثانيا: الخسارة في القوة الشرائية للأصل أو الدخل تحدث نتيجة لتغير قيمة النقود (خطر القوة الشرائية).[1]

[1] عقيل جاسم عبد الله ، **"تقييم المشروعات (اطار نظري و تطبيقي "**، عمان ، الاردن ، الطبعة الثانية ،سنة 1999 .ص 13.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إنّ إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الاحصائية والقانونية وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته وعليه سنتطرق إلى :

- التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر
- خصائصه
- وأشكاله.

المطلب الأوّل: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت واختلفت تعاريف الاستثمار، فهو بمثابة ظاهرة اقتصادية نالت انتباه العديد من المفكرين الاقتصاديين وكذا منظمات وهيئات دولية و من بين التعاريف الكثيرة للاستثمار الاجنبي المباشر نذكر من أهمها:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة التي تقوم بالاستثمار ، أي الجهة التي تعود لها ملكية المشروع وتقوم بإدارته، والاستثمار الأجنبي المباشر هذا قد يتم عن طريق قيام مالكي رؤوس الأموال بإقامة مشروعات، وتشغيلها تحت إشرافهم ومن أبرز أمثلتها شركة النفط وتسويقه [1]

2- الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي عل تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالاضافة الى قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة [2]

3- تعريف صندوق النقد الدولي (**FMI**) يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي عن ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. [3]

---

[1] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية** – عالم الكتب الحديث، جامعة أربد، الأردن الطبعة الأولى 2010، ص 87، 88.

[2] عبد السلام أبو قحف "**نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة – مصر – 1984، ص 13.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2005، ص251.

إلى جانب ما ذكرناه سنذكر بعض التعاريف الأخرى لعدد من الخبراء الاقتصاديين غير العرب من بين هؤلاء:

1- Bertrand-Raymond الذي عرّفه على أنّه "الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء المؤسسة .[1]

2- أما تعريف فرنسواكسني "François Chasnais" يكون الاستثمار الأجنبي استثمار مباشر إذا كان المستثمر الاجنبي يملك 10% فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة وهذا المقياس تم اختياره لانّه يقدر على أنه تلك المساهمة هي استثمار طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسير المؤسسة.

3- أما المحاسبون المختصون في ميزان المدفوعات "فيعرفون الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه "كل مساهمة مؤسسة أجنبية في رأس المال مؤسسة محلة بشرط أن يكون البلد المستقبل تحصل على حصة معتبرة من ملكية هذه المؤسسة، حيث نسبه المساهمة في ملكية المؤسسة تتلف من بلد لآخر. [2]

تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويسيرها المستثمر الأجنبي بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكية الكاملة لمتروع، أو لا شراكه في رأس المال المشروع بنصيب يبرز له حق في الإدارة.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

3- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال

[1] Raymond – Bertrand économie financière internationale édition 1971-p p49

[2] بيالة فريد، "**الشركات المتعددة الجنسيات** – علاقات – آثار – مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995.

اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

4- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة و بذلك فهو ينتقل الى الأماكن التي توفر أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العامة الرخيصة.

5- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.[1]

6- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

7- الامتلاك حيث يمتلك المستثمر الأجنبي جزءا أو كل المشروع.

8- التحكم في إدارة المشروع وتنظيم ووضع سياسات إستراتيجية.

9- تحتاج إلى تقديم طلبات استثمار والحصول على موافقات من الدول المضيفة وإدارتها وحكومتها.

10- في هذه الاستثمارات تكون الشركة الغازية هي المحرك الأساسي لموضوع الاستثمار سواء استجابة أو استغلال أو استهداف لمزايا تتمتع بها السوق المستهدفة أو أرباح متوقعة أو امتيازات تمنحها الحكومات لجذب الاستثمارات لكن في البداية تكون الشركة هي الموجه الأساسي لنوع النشاط الذي تريد إدخاله للسوق سواء كانت السوق تحتاجه او لا و في الحالة الثانية تجتهد الشركة في خلق حاجة لسلعتها داخل السوق المستهدفة على عكس حالات الاستثمار غير المباشر.[2]

11- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول الملتقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.[3]

---

[1] ماجد أحمد عطا الله، "**إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة الأو لى، 2011م، ص 103.104.

[2] صلاح عباس، "**العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**"، مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص 95-96.

[3] دراز حامد عبد المجيد، "**السياسات المالية**"، الاسكندرية، الدار الجامعية 2003/2002، ص 214.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال لعل من أهمها:

1- **الاستثمار المشترك**: Joint Venture:

يرى كولدي أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية ...الخ، أما تيربسترا Terpostra فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة علبة.([1])

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع Subsidiaires للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة .

وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار.[2]

3- الاستثمار في المناطق الحرة :

وتسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدول المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة وهو اتجاه مجزأ أيضا في ظل العولمة الاقتصادية.[3]

[1] عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الاستثمار الدولي**"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية مصر،1992ص227-228.

[2] المرجع نفسه ،ص233.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ،"**العولمة الاقتصادية ، منظماتها شركاتها ، تداعيتها**"، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، 2008م ص185.

4- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة B.O.T

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 – 50 عاما وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشروعات مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجة الدول النامية على وجه الخصوص إلى سد فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حتى لو تم ذلك في مجال البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق واستغلالها لمدة معينة بناء على عقد معين الحكومات المضيفة وهذا النوع من الاستثمار على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف بعائلة B.O.T أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهو اتجاه يفيد الطرفين (الحكومة والاستثمار الأجنبي) حيث أن الحكومة ممثلة للمجتمع ،

ونرى أنّ مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة من المشروعات التي تحتاج إلى الاستثمار ضخمة ومن ثم يصعب على الحكومة تمويلها بالكامل من خلال الموازية العامة للدولة.[1]

5- مشروعات التجميع:

وهو شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، حيث يظل العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين الأجنبي بصفته صاحب علامة تجارية او صاحب مواصفة قياسية لمنتج معين يريد دخوله السوق المحلية دون انتقال استثماراته بشكل مباشر ولكن بانتقال منتجه مجزأ – ويتميز بالآتي:-

01- التجهيزات الرأسمالية يدفعها الجانب الوطني الذي يتحمل كافة متطلبات تشديد المشروع وبالتالي تكون البنية الأساسية للمشروع ملكية وطنية.

02- يقدم الجانب الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والتصميمات الخاصة بالمصنع وتقسيمه الداخلي أو تخطيطه وذلك وفقا لتدفق عمليات التجميع.

03- يقدم الطرف الأجنبي بيانات كاملة عن المواصفات القياسية التي يتبعها في الإنتاج وخطوط إنتاجية وتجميع منتجه.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 186.

[2] صلاح عباس، "**العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**"، مرجع سابق، ص87-88.

المبحث الثالث: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر و اهميته.

يعلب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يؤثر على التدفقات الدولية لرأس المال، والمهارات والتكنولوجيا وفنون الإدارة الحديثة، ولازال حوار القبول أو الرفض قائما حول الاستثمار الأجنبي المباشر من النواحي الاقتصادية والسياسية وحتّى نفسر هذا الرفض أو القبول بطريقة جيّدة يجب أن نتطّرق إلى:

- دوافع المستثمر الأجنبي في الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المحددات الأساسية للاستثمار؛
- اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الأّول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال ما تم عرضه من تفسيرات لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن التوصل إلى دوافع الاستثمار الإجنبي المباشر، والتي تتعدد من حالة الى أخرى، وحسب طبيعة الاستثمار، والجهة التي تعود إليها ملكية هذا الاستثمار، والبلد الذي يتم فيه ومنها ما يلي:

01- سعي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامتها إلى تحقيق أعلى ربح ممكن من خلال توجهها نحو الدول وفي المجالات التي تحقق لها مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر نحو الدول التي لديها سوق أوسع وارتباط بمستويات تطورها الأعلى، وبالشكل الذي يمكن هذه المشروعات من الحصول على أرباح أعلى من تلك التي تحصل عليها في الدول المصدرة لهذا الاستثمار .

02- إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في إيجاد منافذ ومجالات تتيح استخدام الأموال الفائضة، وبالذات في الدول المتقدمة نتيجة تطورها، وارتفاع الدخول فيها، وارتفاع مدخراتها، والتي تفوق حاجتها لاستخدامها في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة، أو في إقامة مشروعات البنية التحتية، ومرافق رأس المال الاجتماعي، بحكم توفر مثل هذه المشروعات لديها من ناحية، وبحكم انخفاض عائدها من ناحية أخرى المنافسة المرتبطة بوجود مثل هذه المشروعات، وبالذات الإنتاجية منها، وهو ما يدفع نحو استخدام الموارد المالية الفائضة عن حاجتها إلى الدول الأخرى للاستثمار فيها من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر [1].

03- البحث عن الاستثمار ذات ضرائب منخفضة أو بدون ضرائب.

04- التخلص من مخزون سلعي راكد .

[1] فيلح حسن خلف، "**العولمة الاقتصادية**" ، مرجع سبق ذكره، ص 93،94.

05- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم.

06- البحث عن أرباح أسواق جديدة.

07- التخلص من التكنولوجيا القديمة.

08- النمو والتوسيع وغزو الأسواق الخارجية.

09- البحث عن أسواق جديدة .

10- اختيار منتجات جديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف.

11- الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة .

12- الاستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة بالدولة المضيفة.

13- استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة.

14- التخلص من مخلفات الإنتاج في الدولة المضيفة.

15- استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محلا. [1]

المطلب الثاني: المحدّدات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمثل هذه المحددات الزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية و التي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب وتتمثل هذه المحدّدات في:

1- **الناتج المحلي الإجمالي:** يمثل معدّل النمو في الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة وزيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أنّ معدّل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي والمداخل لذلك يتوقع وجود علاقة موجبة بين الزيادة في معدّل النمو في الناتج المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي.

2- **الاستثمار الخاص:** يعتبر الاستثمار الخاص عنصرا في تكوين الدخل القومي وزيادته تعطي حوافز قوية للمستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد المضيف، ومعنى ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة موجبة مع الاستثمار الخاص وربما التغير في الاستثمار الأجنبي مكملا للاستثمار الخاص.

[1] - فريد النجار"**الاستثمار والتسويق الضريبي**"، مؤسسة سباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص36.

3- **الصادرات الوطنية**: هناك دلائل عديدة تشير بأنّ انخفاض الصادرات أدت إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي وتؤثّر الصادرات على الاستثمار الأجنبي بطريقتين: [1]

الأولى: أن زيادة حجم الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة ربحية قطاع التصدير وتكوين فجوة موارد إيجابية تعمل على زيادة الاستثمار الخاص الوطني الذي يكون بدوره محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الثانية: أنّ ارتفاع أسعار الصادرات قياسا بأسعار الواردات يترتب عليه تحسين في ميزان الحساب الجاري، مما يؤدي غلى إجراءات توسعية في مجال زيادة الاستثمار الخاص بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- **النفقات الرأسمالية للحكومة**: يعتبر الإنفاق الحكومي مكملا للاستثمار الخاص وخاصة عندما تتجه النفقات الرأسمالية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية كطريق النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والماء والكهرباء وعليه يمكن لزيادة الاستثمار الحكومي أن يجذب المزيد من التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- **سعر الصرف الحقيقي**: هو ذلك السعر الذي يأخذ بنظر الاعتبار سعر الصرف الاسمي للعملية الوطنية مرجحا بالأسعار الأجنبية والأسعار المحلية، ويمكن إبراز العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي بما يلي:

أ- أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية إزاء العملات الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية، حيث تصبح السلع الوطنية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستورد الأجنبي مما يترك أثرا إيجابيا على قطاع التصدير.

ب- أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يترك أثرا سلبيا على المداخيل الحقيقية للصادرات الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر.

6- **الإنفتاح الاقتصادي**: الاقتصاد المفتوح هو ذلك الاقتصاد الذي ترتفع فيه نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك علاقة إيجابية وثيقة بين حجم التجارة الخارجية خاصة الصادرات و بين الاستثمار الأجنبي المباشر ويغزو ذلك أن ارتفاع حجم التجارة يمنح الشركات الأجنبية فرصة للإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية التي تتمتع بنشاط متنامي في مجال التصدير والاستيراد وتحقق بالتالي عوائد مرتفعة.

[1] - حازم بدر الخطيب، **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (مجلة علمية متخصصة ومحكمة)، جامعة اربد الأهلية، الأردن، العدد الرابع ، جوان 2006، ص107 ،108.

ثانيا: المحددات التكميلية لجذب الاستثمار المباشر:

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن جمعها في الشروط التالية:

1- الرشوة وعدم شفافية المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار: إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة، حيث أنّ الرشوة تعتبر منح مقابل مالي أو أي شيء آخر ذو قيمة لشخص آخر دون حق مقابل تمرير معاملة أو تسهيلها، حيث أنّه لم يقدم هذا المقابل من المال للشخص المرتشي سيعرقل المعاملة.

2- البيروقراطية: يناط بالأجهزة الحكومية مسؤولية تحقيق العديد من الأهداف العامة لمجتمعاتها، وعلى قدر كفاءة هذه الأجهزة وحسن أدائها لمهامها تتحقق تلك الأهداف بالرغم من أن هذه الخدمات لا تهدف لتحقيق الربح عموما ويشمل الأداء الإداري على 03 أبعاد:

- أداء الأفراد في إطار وحداتهم التنظيمية.
- أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة.
- أداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3- حجم السوق ومعدّل نموه: إنّ ما يدفع الشركات إلى الاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته، بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذاب للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار أي انه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيرا بل يجب أن يكون ديناميكيا وهو ينطبق على دول جنوب شرق آسيا ([1])

4- توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية، وبالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ.

5- البنية التحتية: تحتل المنشآت القاعدة صدارة الإشكاليات المعاصرة للتنمية والتوازن، وتعتبر أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، حيث بين تقرير البنك العالمي لسنة 1994 تحت عنوان "منشآت قاعدية من أجل التنمية "أهمية هذا القطاع الحيوي وأشار هذا الموضوع إلى أن نوعية المنشآت القاعدية تساعد على فهم نسب نجاح بلد معين أو إخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته بمعنى مستوى استثماراته للتحكم في النمو

[1] – ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص125.

الديمغرافي، تقليص الفقر وتطهير المحيط، والمؤكد أن قدرة المنشآت القاعدية والقدرة الاقتصادية تسيران بنفس السرعة.

6- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجلب الاستثمار، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يتيح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ نحو نصف جمع الاستثمار الأجنبي المباشر. وكمثال على ذلك تملك شركة Dae Woblchevoeet، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدول النامية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك لكونه أنّه يساهم بشكل فعال في رفع الطاقة الإنتاجية وخلق مناصب الشغل والحصول على العملة الصعبة وزيادة الإيرادات الضريبية كما يعتبر الاستثمار المباشر أهم المكاسب المالية الجدية للدول النامية وتتجلى أهمية فيما يلي: [1]

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة خارجية بديلة:** لقد أثبتت الكثير من الدراسات في هذا الشأن أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثبت بجدارة على الأقل أنّه وسيلة تمويلية خارجية للقروض الأجنبية ويعود ذلك لسببين هما:

أ- درجة الاستفادة تكون اكبر في إطار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية أو اللجوء غلى الاستدانة من الخارج عموما.

ب- إمكانية التخلص أو على الأقل التخفيف من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج.

2- **الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر تكميلي للموارد المحلية وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي:** ليس من المعقول أن يتم الاعتماد فقط على تلك الموارد المحلية وذلك للأسباب التالية:

[1] - فارس فوضيل "**الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية**" رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 1998، ص 228، 248.

أ– محدودية الموارد المحلية وقصورها عن تغطية متطلبات ديناميكية التنمية، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية البرامج التنموية من التمويل خاصة في الدول العربية متوسط ومنخفضة الدخل.

ب– عدم إمكانية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامة تخص الاقتصاد الكلي التي تعمل على تجميع المدخرات، والإجراءات العامة وتوجيهها بشكل محكم.

3- **عامل مهم لتدعيم عمليات الخصخصة ونتائجها.**

المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة[1]

إن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظر لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة .

ويمكن تلخيص أهمية الإستثمار الأجنبي في النقاط التالية[2]:

– الإستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الإدخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته .

– الإستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40[(6)] مليون دولار. وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب إستثمارات جديدة وهكذا وهذا مايؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية .

– الإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدراية والتسويقية الجديدة. فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج .

– الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

[1] – د مروان شموط، و د.كنجو عبود كينجو، **أسس الاستثمار** ، جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتكاة للتسويق، طبعة 2008، ص10.

[2] فريد كورتل وعبد الكريم بن عراب ،" **أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية** "مقال في مجلة " أبحاث روسيكادا العلمية المحكمة"،جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ص3.

خلاصة الفصل:

لقد تعرفنا في هذا الفصل على اسس المتعلقة بالاستثمار والنظريات الحديثة عن طريق إبراز بعض الأفكار الدالة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض روادها ، كما بينا مفاهيم و بعض خصائص هذا الاستثمار الذي لا يقتصر على مشاركة المستثمر الأجنبي في الأصول المالية للمشروع الاستثماري ، بل يتعداه إلى المشاركة و التنظيم مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو الاستقلال بالإدارة في حالة الملكية التامة للمشروع ، هذا إلى جانب تحويل مجموعة من الموارد الأولية مثل المالية ، التكنولوجية ، و الفنية إلى البلد المستقبل.

فلا يخلو الاستثمار الأجنبي المباشر من العيوب متضمنا مزايا كثيرة سواء بالنسبة للدول المضيفة أو للشركات المستثمرة.

الفصل الثاني

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل سياسات التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لقد تزايدت اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر يوما اثر يوم فهو يلعب دورا اساسيا في الحياة الاقتصادية ،باعتباره عاملا محددا في النمو الاقتصادي وتطوير الانتاجية ،و يؤلف عنصر ديناميكيا فعالا في الدخل القومي ،ولهذا فان حجمه وتوزعه يبين اتجاه النمو وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية شرط توفر البيئة والمناخ الملائم، واضافة الى ذلك لابد من تحقق الترابط والانسجام بين أهداف ودور الاستثمار الاجنبي المباشر و متطلبات التنمية الاقتصادية المتمثلة اساسا في الانتاج بجودة عالية وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة ،و تحقيق النجاعة والاشباع الامثل لمتطلبات الافراد وفي اطار مقتضيات تدعيم النمو و التنمية الاقتصادية اصبحت العديد من الدول خاصة منها الدول النامية تسعى الى اتباع نهج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، وعلى هذا الاساس قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية سنحاول من خلالها تبين نتائج هذه السياسة على التنمية الاقتصادية.

- المبحث الاول: ماهية التنمية الاقتصادية؛
- المبحث الثاني: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- المبحث الثالث: انعكاسات سياسة الاستثمار على التنمية الاقتصادية.

المبحث الاول: ماهية التنمية الاقتصادية

مع التطور الذي عرفته التنمية الاقتصادية عبر الزمن، تطورت الافكار و برزت خلافات جديدة بين الاقتصاديين والكتاب حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية .

المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية و تطورها

اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية كونها عملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع اجزاء النظام الاقتصادي.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية :تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية و من اهمها :

- التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد فيها الدخل القومي و دخل الفرد المتوسط بالإضافة الى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.
- التنمية الاقتصادية هي مجموعة اجراءات و سياسات و تدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي ، تهدف في النهاية الى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن ، و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد.
- التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية تحول من اوضاع اقتصادية و اجتماعية قائمة و موروثة و غير مرغوب فيها الى اوضاع اخرى مستهدفة و افضل منها قبل حدوث التنمية .
- هي "اجراءات وسياسات و تدابير متعددة تعمل على تغيير البنيان و الهيكل الاقتصادي الوطني ، بهدف تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن ، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من افراد المجتمع" [1].
- "تقدم المجتمع عن طريق اساليب انتاجية جديدة افضل، بهدف رفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات و الطاقات البشرية ، وخلق تنظيمات افضل بالإضافة الى زيادة راس المال التراكمي في المجتمع على مر الزمان" [2].
- هي" عملية تطورية تاريخية طويلة الامد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن الى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي و دخل الفرد في المتوسط" [3].

[1] شريط عابد و اخرون،" **الخلدونية في العلوم الاقتصادية**"، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر ، العدد 01، 2012، ص76.

[2] شريط عابد و اخرون،" **الخلدونية في العلوم الاقتصادية**"، المرجع السابق ذكره، ص77.

[3] حربي عيسى عريقات ،" **مبادئ في التنمية الاقتصادية**"، دار الفكر للنشر و التوزيع ، جامعة الاسراء ، الطبعة 01، 1992، فلسطين، ص 26-ص27.

- هي " العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة ، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء "[1].

و يمكن بوجه عام أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل.[2]

ومهما اختلفت و تنوعت تلك التعاريف فإن جوهر التنمية الاقتصادية في البلدات النامية يكمن في أنها عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق نمو مستمر في اقتصاداتها و محسن لظروف و مستوى حياة الإنسان فيها، أي أنها مجموع الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة لتغيير و تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي و الدخل الحقيقي للفرد و لفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع[3] .

2- تطوير مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية و مراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى، فخلال عقدي الأربعينيات و الخمسينيات كان ينظر على أنها كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي.

وخلال عقد الستينات كانت تعني قدرة الاقتصادي الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعني "النهوض الشامل بالمجتمع بأسره" من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته و شعوره الإنساني و توفير حرية الاختيار.

ومع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية و خارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي و من ثم إلى استنفار الكثر من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية ونتيجة ذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية و التي تعكس أبعاد بيئية بشرية ، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستديمة أو التنمية المتواصلة أو المستمرة (dévelopement sustainable)، حيث أن اللجنة الدولية للتنمية و البيئة هي التي أصدرت تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستديمة" والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة .

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،"**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** "، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص 56.

[2] حسن عمر، «التنمية **و التخطيط الاقتصادي** "، الطبعة 02، دار الشروق للنشر، جدة، 1978، ص28.

[3] محمد احمد الدوري،" **التخلف الاقتصادي**"، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الطبعة 02، 1987، ص 54.

أي أن التنمية المستدامة هي ذلك النمط الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الاجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم [1].

ولا يعني هذا أنه يتعين على الاجيال الحاضرة أن لا تستخدم الموارد القابلة للنفاذ كالبترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها ، و إنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة و نظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب ، وتعويض الأجيال المقبلة ، مثال ذلك الطاقة الشمسية أو الطاقة النووية الآمنة.

ويتضح مما سبق أن التنمية المستديمة أو المتواصلة هو مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع و يستحدث بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة.

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المستديمة تتضمن عددا من العناصر أهمها [2].

- تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، ذلك لان الفقر يؤدي الى المبالغة في استخدام الموارد الطبيعية و يسرع من معدل نضوبها.
- استخدام تكنولوجيا نظيفة و هو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث و التطوير ، ونقل التكنولوجيا ، و تقييم المشروعات الجديدة .
- تباطؤ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية,
- تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية الى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية و مقاييسها

تتطلب التنمية الاقتصادية مجموعة من المستلزمات و المقاييس الضرورية لإنجاز مهامها تتمثل في :

1- مستلزمات التنمية الاقتصادية: تتمثل في:

أ- عوامل التنمية: و هي: [3]

- **تراكم راس المال:**

يتم تحقيق تراكم راس المال من خلال عملية الاستثمار ، و التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار و يعزز تراكم راس المال من طاقة البلد على انتاج السلع ويمكن ان يحقق معدلا عاليا للنمو و هنالك نوعين من راس المال:

[1] منصوري الزين ،"**الية تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر،2005-2006، ص75.

[2] منصوري الزين، "**الية تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، نفس المرجع السابق، ص 76.

[3] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**"، دار وائل للنشر ، الاردن، الطبعة 01، 2007، ص-ص 134-141.

- راس المال المالي :يمثل الاموال السائلة التي توجه لشراء السندات و الاسهم او تقترض الى البنوك للاستخدام في الاعمال.
- راس المال الحقيقي :الذي يتكون من المصانع ،و المكائن و المعدات و خزين المواد الخام ...الخ.

- **الموارد البشرية :**

ان الموارد البشرية تعني القدرات و المواهب و المهارات و المعارف لدى الافراد، و التي تدخل كمتطلبات في العمليات الانتاجية ، حيث ان الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، فالهدف النهائي للتنمية هو رفع مستوى معيشة الانسان الذي يرسم عملية التنمية و تتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين:

- مجموعة عرض العمل و التي تتضمن اعداد العاملين و يطلق عليها العمل المادي .
- مجموعة تعمل على تنظيم تشغيل العمل ، و هؤلاء الشركاء و المنظمون يطلق عليها القدرات الادارية.

- **الموارد الطبيعية:**

تعرف بانها العناصر الاصلية التي تمثل هبات الارض الطبيعية فالموارد الطبيعية توفر قاعدة لتنمية الصناعة بطريقتين:[1]

- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج المواد الخام، كما هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها والتي توفر للبد العملات الاجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.
- تمكن البلد من ان ينتج مواد خام و يصنعها و يحولها الى سلع نهائية ،و على كل حال يمكن القول بان الموارد الطبيعية مهمة للتنمية، و خصوصا في المرحلة الاولية للتنمية، اذ تم استخلاصها بشكل مناسب.

- **التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي:**

تمثل التكنولوجيا المعرفة العلمية التي تستند على التجارب و على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير اساليب اداء العمليات الانتاجية و التوصل الى اساليب جديدة افضل بالنسبة للمجتمع و تتضمن العناصر الاتية[2]:

- المعرف التكنولوجية المتجسدة في اشياء مادية .
- المهارات التي لا تنفصل عن الاشخاص العاملين.
- براءة الاختراع و العلامات التجارية.

[1] بن سعيد لخضر ، "**التطور التكنولوجي و احكامه على التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد و تنمية جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010-2011، ص 64.

[2] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات** "، مرجع سبق ذكره، ص-ص 141-142.

تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم و تغير تكنولوجي من اجل توسيع الطاقات الانتاجية للوحدات المنتجة، و تشغيل هذه الطاقات و بالتالي تحقيق النمو في الانتاج.

ب–عوامل اخرى : تتمثل في:

- **خلق الاطار الملائم لعملية التنمية :**

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات وتغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، اما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الاساسية في التنمية الاقتصادية.

اما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية احداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية و التكنولوجية ،كما تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاها وجود كفاءات ادارية تنظيمية ملائمة و ذلك من اجل رفع معدل الاستثمار.

- **التصنيع**

ينظر التصنيع على انه منطلق اساسي لعملية التنمية الاقتصادية و مظهر من مظاهر قوة الدولة و عظمتها، ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية و اداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الاخرى [1].

فلا يقف تأثير العملية التصنيع عن هذا الحد، بل يؤدي الى توزيع الاقتصاد الوطني في الدول المتخلفة، فقطاع الصناعة يتمتع بأثار جذب قوية يمارسها على اجزاء الاقتصاد الوطني .

لذا نستنتج ان التصنيع هو الوسيلة الاساسية للقضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المتخلفة.

- **رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):**

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية الازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة الى رؤوس اموال لتحصل بها على هذه المواد فقد بات من الضروري رفع مستوي الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة ان مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من الات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار ، اذ ان الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية كما ان ضيق السوق يجبرنا الى توسيع حجم السوق هذا من جهة ، و من جهة اخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة و قطاع راس المال الاجتماعي ، و اللازمة لنجاح عملية التصنيع [2].

---

[1] بشار يزيد وليد، "**التخطيط و التطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية**"، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة 01،2008 ص115.

[2] عمرو محي الدين، " **التنمية و التخطيط الاقتصادي**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1976، ص237.

2- مقاييس التنمية الاقتصادية :

للوقوف على مستويات الانجاز و التنمية ،يتطلب وجود مقاييس معينة، ففي البدء كان مقياس التنمية هو الناتج القومي، ثم اصبح الناتج القومي للفرد ، ثم تغيير مؤشرات الرفاهية الاجتماعية .

أ- الناتج القومي الاجمالي :

في البداية اعتبر بان التنمية هي زيادة مضطرة في الناتج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية طويلة ، و يستبعد هذا المقياس التغييرات الحاصلة في الاسعار ، و لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار كما انه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث او التحضر او التصنيع و لا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان [1].

ب- الناتج القومي للفرد :

اصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في الناتج القومي للفرد لفترة زمنية طويلة و هذا يتعين ان يكون معدل نمو الناتج القومي الاجمالي اكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد، وهي من جهة اخرى يمكن ان يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي اذ ما ذهب الجزء الاعظم من الدخل الى فئة محدودة من الاغنياء قد بينت الدراسات الى عدم المساوات في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا .

ت- الحاجات الاساسية :

بعد الانتقادات التي و جهت على مقياس الدخل ، اصبحت الحاجات الاساسية من غذاء و ماء وسكن وخدمات صحية مقياسا للتنمية .

ث- مؤشرات اجتماعية:

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ، و مستوى التغذية و التعليم ، و المياه الصالحة للشرب والسكن ، و التي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الافراد، و مستوي الرفاهية لهم ، و لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية و اوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية، وظهر عن ذلك مقياسان هما :

- مؤشر نوعية الحياة: يعين هذا المؤشر مقدار الانجاز المحقق لإشباع الحاجات الاساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان .
- مؤشر التنمية البشرية: ان اخر المحاولات الطموحة لتحليل اوضاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية جاءت في تقارير التنمية البشرية من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، و يتمحور حول بلورة الرقم القياسي للتنمية

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان ناصف، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** "، قسم الاقتصاد ، الاسكندرية، 2000، ص 49.

البشرية و ذلك بترتيب جميع البلدان على مقياس يبدا من الصفر و هي المرتبة الادنى و ينتهي بالواحد، و هي المرتبة الاعلى في مقياس التنمية البشرية .

و يستند هذا المقياس على ثلاثة مؤشرات و هي:

- توقع الحياة
- التعليم
- دخل الفرد الحقيقي

المطلب الثالث: ابعاد التنمية الاقتصادية و اهدافها

تستند عملية التنمية الاقتصادية الى مجموعة من الابعاد كما هناك مجموعة من الاهداف التي تسعى اليها التنمية الاقتصادية .

1- ابعاد التنمية الاقتصادية : و تشمل الاتي :

أ- البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية :يستند هذا البعد على حقيقة ان التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سماة التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة [1].

ان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدا بتراكم قدر من راس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، والبلدان النامية تحتاج الى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية و هذه العمليات هي:

- تحقيق التراكم الرأسمالي
- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل
- سيادة الانتاج السلعي
- عملية تكوين السوق القومية

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا ذلك لان عملية التصنيع تؤدي الى تنويع الهيكل الانتاجي.

ب- البعد الاجتماعي للتنمية :

لا شك ان الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الاخرى في المجتمع ، و قد تترتب على توسيع مفهوم التنمية امران :

- المرادفة بين التنمية و التحديث: و التحديث هو عملية التحول نحو الانماط من الانظمة الاجتماعية الاقتصادية و السياسية التي تطورت في اروبا الغربية و امريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر و التاسع عشر.

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات**"، مرجع سبق ذكره، ص-ص 131-134.

- و ان المفهوم الجديد للتنمية وفق هذا المنظور، تعبر عنه مؤشرات مادية و غير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، زيادة الانتاج المادي و ارتفاع معدلات الانتاجية و سرعة الانتقال الجغرافي و سرعة الاتصال و زيادة السكان و زيادة التحضر و زيادة الخدمات الانتاجية و الاجتماعية، و اعادة تأهيل المهارات الفردية و اعادة تشكيل الانظمة الاجتماعية و القيمة بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد .

ت- البعد السياسي للتنمية: ان انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية و حلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال . ان التنمية تشترط التحرر و الاستقلال الاقتصادي و يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية الى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فاذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية للاستعانة بالمصادر الاجنبية من راس المال و التكنولوجيا، الا ان هذه المصادر يجب ان تكون مكملة للا مكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود الى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية .

ث- البعد الدولي للتنمية: ان فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي و قادت الى تبني التعاون على المستوى الدوي، و الى ظهور الهيئات الدولية ،كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، ولهذا فقد اطلقت الامم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الاول، و الذي استهدفت تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7%.

كما عقد التسعينات نشأة منظمة الغات (GATT)* ، اي الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، وكذلك نشأة منظمة الاونكتاد(UNCTAD)* ، اي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها الى تحقيق علاقات دولية اكثر تكافؤ.

ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة (1970-1980) ، مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6% الا ان مساعي كل هذه الجهات و المنظمات لم تفلح في تحقيق اهدافها الاساسية من وجهة نظر البلدان النامية ، ولهذا نجد بان التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة يزداد على مر الزمن .

ج- البعد الحضاري للتنمية: اشرنا سابقا بان مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة، ويقضي الى مولد حضارة جديدة. و يعتبر البعض بان التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية ، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها و هويتها الانسانية.

2- اهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف اهداف التنمية الاقتصادية من بلد الى اخر، ومن فترة الى اخرى في البلد الواحد، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة ، ومع ذلك فان هناك اهدافا اساسية مشتركة تسعى اليها معظم الدول والتي نوجزها فيما يلى:

- **زيادة الدخل الوطني**: تعتبر زيادة الدخل القومي من اول اهداف التنمية الاقتصادية على الاطلاق وذلك من خلال اتاحة الفرص للحصول على احتياجاتهم الاساسية من مأكل وملبس وحماية وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر وانخفاض مستوى المعيشة بالإضافة الى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي [1].

رفع مستوى المعيشة يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول المختلفة اقتصاديا وذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب ، و انما هي ايضا و سيلة لرفع مستوى المعيشة، ومن هذا نجد هدف رفع مستوى المعيشة انما هو من اهم الاهداف التي يجب ان تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر[2].

ت- تقليل التفاوت في الدخل و الثروات: و هو يعتبر هدفا اجتماعيا للتنمية الاقتصادية، فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني، ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات اذ ستحوذ طائفة صغيرة من افراد المجتمع على اغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفاوت في التوزيع الثروات يؤدي الى اصابة المجتمع بعدة اضرار، كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأسمال المجتمع .

ث- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: هناك اهداف اخرى تدور حول تعديل تركيب الاقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي، وعلى هذا الجانب فعلى القائمين بعملية التنمية الاقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة، سواء كان ذلك بإنشاء صناعات جديدة او بالتوسع في الصناعات القائمة [3].

---

[1] اسماعيل عبد الرحمان و حربي محمد موسى عريقات، " **مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي** "، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الطبعة الاولى، 1999، ص 33.

[2] كامل بكري ، "**التنمية الاقتصادية** "، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986، ص 17.

[3] اسماعيل عبد الرحمان و حربي محمد موسى عريقات،" **مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي** "، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن إدارة سياسات التنمية الاقتصادية تتطلب بصورة أساسية تحرير سوق رأس المال وتشجيع الاستثمار المحلي والسماح للاستثمارات الأجنبية وتشجيعها في إطار التنمية، حيث تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدولة ،و توفير رأس المال اللازم للاستثمار الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية لذلك خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الاجنبي المباشر كمحفز للتنمية، وكسياسة لدعم وتمويل التنمية ،بالإضافة الى تبين دور الاستثمار الاجنبي المباشر في معالجة اختلالات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر كمحفز للتنمية المحلية.

أولا: الاستثمار الاجنبي المباشر و زيادة راس مال المجتمع.

إن أي استثمار لابد و أن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس المال، وعلى هذا الأساس فلابد من استبعاد عمليات تداول الأصول الرأسمالية الموجودة من قبل في المجتمع لأنه لا يترتب عليها أي إضافة إلى رأس مال المجتمع، ولا تعدو أن تكون عملية نقل ملكية الأصول الرأسمالية من طرف المشتري، لذلك يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز الاستثمار المحلي طالما أن الاستثمار الأجنبي يمثل إضافات مباشرة إلى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة وحجم المشاريع الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، وتشير الإحصاءات إلى زيادة تدفقات هذا الاستثمار كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الدول النامية من (2.8 %) لمتوسط المدة 1984 – 1989، إلى (7.6%) في عام 1996.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر و استغلال موارد المجتمع.

يرى البعض أنه لا يمكن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأمثل إلا عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية، أي عن طريق توظيف الموارد العاطلة أو الموارد التي تستحدث، مما يستدعي بطبيعة الحال استثمارات جديدة، إلا أن البعض الآخر يرى أن هذا الرأي غير صحيح، لأن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأكمل و الأمثل عن طريق رفع الإنتاجية للموارد المستخدمة فعلا وذلك بإعادة تنظيم استخدامها و إعادة توزيعها بين الاستعمالات المختلفة.

وهذه العملية التي يمكن تسميتها عملية إعادة تنظيم الإنتاج، أو عملية إصلاح التركيب الاقتصادي الاجتماعي القائم، تتم عادة دون زيادة رأس المال الذي يملكه المجتمع، أي أنها لا تستدعي استثمارات جديدة ومن هنا تبدو أهمية هذه العملية، لاسيما في الدول النامية التي تعاني من نقص رؤوس الأموال.

وعلى أساس ما تقدم، فإن عملية إعادة تنظيم الإنتاج، يجب أن ينظر إليها في مجال التخطيط الاقتصادي باعتبارها عملية أساسية، لابد للمسئولين عن التخطيط أن يراعونها قبل التفكير في خلق طاقات إنتاجية جديدة فلاشك أنه كلما استطاع المسئولون عن التخطيط زيادة الإنتاج دون الضغط على الموارد الاستثمارية المتاحة، كان ذلك أفضل للمجتمع[1].

فعلى سبيل المثال لا معنى إطلاقا لإنشاء مصانع جديدة للسيارات في الوقت الذي توجد فيه طاقة إنتاجية عاطلة في مصانع السيارات القائمة.

وكذلك لا معنى إطلاقا لإنشاء كليات جديدة طالما أن الكليات الحالية تستطيع بما يتوافر لها من إمكانيات أن تستوعب أعدادا أكبر من الطلاب دون الإخلال بمستوى الدراسة. و لكن على الرغم مما تقدم، فان أي مجتمع لا يمكن أن يكتفي بعملية إعادة تنظيم الإنتاج لان هذه العملية تسمح بنقل النشاط الاقتصادي في المجتمع من مستوى معين إلى مستوى أعلى و الاستقرار عند هذا المستوى الجديد.

وبعبارة أخرى فان عملية إعادة تنظيم الإنتاج لا تسمح بزيادة الإنتاج بصفة مستمرة في اتجاه صعودي مضطر، أي لا تسمح بالتوسع المطرد في الطاقات الإنتاجية للمجتمع، لأن هناك حدود لهذا التوسع عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج، وعندما يصل المجتمع إلى هذه الحدود، فان زيادة جديدة في الإنتاج تستدعي حتما استثمارات جديدة.

المطلب الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية.

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال بسبب القوى الدائرية المفرغة والتي تشمل الطلب على رأس المال (الاستثمار) والذي يتحدد أساسا بالحافز على الاستثمار وسعة السوق وعرض رأس المال والذي تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخول منخفضة نظرا لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار منخفضة كذلك[2].

لذا فإن التنمية الاقتصادية تستدعي أولا كسر هذه الدائرة، بمعنى إيجاد كافة السبل لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لهذه التنمية والتي توجه إلى تحسين وزيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ترقية ودعم عنصر العمل بالتعليم والتدريب والخبرة ، وكذا إعادة تخصيص الموارد وذلك بالتحول من استخدامات تتسم بانخفاض الإنتاجية

[1] فريد النجار، "**إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 481.

[2] علي لطفي، "**الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**"، دار أمبرشن للطباعة و النشر، القاهرة ، 2009، ص 10.

إلى استخدامات تتسم بارتفاعها بما في ذلك استخدام موارد جديدة لم تكن مستغلة من قبل بغرض التأثير على اقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفرات وتحسين طرق الإنتاج باستخدام التكنولوجيات الحديثة [1] وعموما فإن الدول النامية تحصل على حاجتها من الأموال من مصدرين رئيسيين هما : الموارد المحلية والموارد الأجنبية .

اولا: الموارد المحلية: وتتمثل في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال الخاص والادخار الحكومي .

1- مدخرات القطاع العائلي :

والتي تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار في الدول النامية ولكنها تتأثر بمجموعة من العوامل منها ما هو اقتصادي مثل حجم الدخل والذي يتميز بانخفاضه في هذه الدول ، فضلا عن ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك مما لا يسمح بتكوين فائض للادخار رغم حدوث زيادة في الدخول الحقيقية للأفراد في معظم الدول النامية في السنوات الأخيرة[2] ، فضلا عن أن أسعار الفائدة، التضخم، مدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية والرغبة في حيازة أموال لمقابلة حاجات المستقبل أو لبلوغ مستويات معيشية معينة لها أثر كبير على عملية الادخار. كما أن حاجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة وعلى ذلك ففي ظل كبر عدد أفراد الأسرة وتدني مستويات الدخول في الدول النامية يقل الادخار إن لم ينعدم.

لذا يرى معظم الاقتصاديين أنه بإمكان الدول النامية النهوض بمدخراتها لو اتبعت سياسة رشيدة لمكافحة التضخم وأقامت أوعية ادخارية لصغار المدخرين .

2- مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

هي ما تقوم به المنشآت والشركات الخاصة بادخاره، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا ويتوقف حجمه على الأرباح المحققة. ولكن في الدول النامية نجد أن الأرباح المعاد استثمارها غير كافية غالبا مما يؤدي إلى اعتماد أكبر على الموارد المحلية الأخرى خاصة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية نظرا لضعف السوق المالية أو عدم وجودها[3].

[1] قندح ، عدلي شحادة، **"أحدث نماذج التنمية الاقتصادية"**، دار مجدلاوي للطباعة و النشر، عمان ، 2003 ،ص 55.

[2] حسني عبد المعطي، **"الاستثمار و التمويل بين النظرية والتطبيق"**، دار زهران للنشر، عمان ، 1999 ، ص 103.

[3] بركش لواجاني، عساف رزين، **"تقييم الإستثمار الأجنبي بالدول النامية"**، مجلة التمويل و التنمية، الجزائر ، العدد 02 ،2001 ، ص 55.

3- مدخرات قطاع الأعمال العام:

لعب هذا القطاع دورا هاما في معظم الدول النامية لتبنيها النظام الاشتراكي ولعدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة لهذه الدول خاصة مشروعات البنية التحتية. إلا أنّ فشل القطاع العام في تحقيق الأهداف المنوطة به أدى إلى تراجعه خاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

4- الادخار الحكومي :

تعمل الحكومات على تنمية مواردها وضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى خدمة أهداف التنمية ولكن في حالة وجود عجز فيتم تمويله من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة للتوسع في الإنتاج. إلا أن هذا الإجراء الأخير يؤدي في هذه الدول إلى ارتفاع الأسعار[1]، عدم مقدرة أصحاب الدخول المحدودة على الادخار فضلا عن أحجام رؤوس الأموال الأجنبية وهروب الوطنية منها للخارج مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات.

ثانيا: التمويل الأجنبي:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية في الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية أي وجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية والتي تأخذ الأشكال الرئيسية التالية :

1- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية:

تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وقد ساعدت في توفير قدر من حاجاتها من الغذاء والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها، إلا أنها لم تحسن من الأداء الاقتصادي لهذه الدول نظرا لصغر حجم المعونات فضلا عن انتشار شكل المعونة المقيّدة أين تلتزم الدول المتلقية لها بتوجيهها لمشروع معين وشراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة لما له من أهمية في توازن ميزان المدفوعات للدولة المانحة والذي غالبا ما يؤدي إلى وقوع الدول المتلقية في الاحتكار (غلاء الأسعار).

وقد شكلت المعونات المقيدة 66% من المعونات الثنائية نهاية القرن الماضي وكانت الدول المتلقية لها تخسر من 15 إلى 20% من قيمة المعونة نتيجة لهذه القيود، بالإضافة إلى تسييس المعونات[2].

[1] حجازي محمد عباس، "**قوائم التدفقات النقدية ، الإطار الفكري والتطبيق العلمي**"، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 55.

[2] براهمية أمال، سلايمية ظريفة، "**الاستثمار الاجنبي المباشر كمحفز للتنمية الاقتصادية**"، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2006 ، ص 33.

وعليه لا تلعب المعونات والمساعدات دورا هاما في إحداث التنمية، وفي الوقت الحاضر قل الاهتمام بها والاعتماد عليها في معظم الدول النامية عدا الدول شديدة الفقر.

2- القروض من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية:

لقد لعبت دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية لانتشار موجة العداء للاستثمارات الأجنبية وذلك بسبب خروج هذه الدول حديثا من الاستعمار، إلا أنها قادتها للوقوع في أزمة المديونية وبالتالي اتباع برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي ينص عليها البنك وصندوق النقد الدوليين.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرا لقصور الموارد الأجنبية السابقة الذكر على تحقيق تنمية بداخل الدول النامية فإنه لم يبق أمامها سوى هذا المورد الذي أضحى يحتل مكانة هامة في اقتصادياتها خاصة في ظل العولمة، ومن هنا يصبح اضطرار هذه الدول للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص أو الفجوة الحادثة بين المدخرات المحلية و حجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى للتنمية أمرا حتميا، فطبقا لمبادئ المحاسبة الوطنية التي تنص على أن فجوة الموارد المحلية (الادخار و الاستثمار) لابد و أن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية (الواردات و الصادرات) منظورا إليها في أية فترة سابقة بمعنى أن[1]:

(الاستثمار – الادخار) = (الواردات – الصادرات)

حيث توصلنا في نموذج الفجوتين إلى العلاقة التالية:

$$I - S = M - X = F$$

وهذه المعادلة الأخيرة تعني بكل بساطة أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية لابد و أن يمول عن طريق انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة.

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة اختلالات الاقتصاد الوطني

تسعى الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني (القومي)، ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن و يظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية و الانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

[1] حسان خضر ، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعاريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العدد6 ،2004، ص6.

الحالة الأولى: قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية)

وتحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

1- علاج الفجوة الانكماشية:

يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل الآتية[1]:

1-1) البديل الأول: قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام: و هو يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي عام 1929، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد و بالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج و من فرص العمل و علاج البطالة نتيجة ورواج الاستثمارات مما يؤدي إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن و علاج الفجوة الانكماشية.

1-2) البديل الثاني: قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية: و يتحقق هنا أيضا زيادة الدخول و يزداد الميل للاستثمار و تزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج و زيادة فرص العمل و بالتالي القضاء على البطالة و معالجة الفجوة الانكماشية.

1-3) البديل الثالث: قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول و الثاني: و ذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني و تحقيق النتائج الايجابية المترتبة على زيادة حجم الطلب.

الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية)

تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل[2].

-1- علاج الفجوة التضخمية:

يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل الآتية:

1-1) البديل الأول: قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام: مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستهلاك و بالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يساهم في علاج الزيادة في مستوى الأسعار.

[1] حسني عبد المعطي ، **الأسواق المالية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2002 ص 20.

[2] عبد المؤمن محمد ، **الاقتصاد الكلي ، دراسة الاختلالات الاقتصادية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 33 و 34.

1-2) البديل الثاني: قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب: مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و علاج الزيادة في مستوى الأسعار.

1-3) البديل الثالث: قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام و زيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

إذا تأثر أدوات السياسة المالية على الادخار و الاستثمار و بالتالي على التوازن الاقتصادي الكلي و التنمية الاقتصادية بشكل عام .

المبحث الثالث: انعكاسات سياسة الاستثمار على التنمية الاقتصادية:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكنه أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة بطريقة مباشرة الميزات التالية: مصدر أساسي للموارد المالية خصوصاً للدول النامية، ومصدر للمعرفة والخبرات الإدارية، وتوطين التكنولوجيا وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة، وخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية ودعم عمليات الأبحاث والتطوير[1]، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشره كما يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا اساسيا من خلال تأثيره على التجارة الخارجية ومن خلال ما سبق خصصنا هذا المبحث لعرض اهم انعكاسات الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاديات الدولة المضيفة.

المطلب الأول: انعكاسات سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر على الدولة المضيفة:

أولا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال بعض القنوات حيث يعتبر أحد أهم العناصر المساهمة في تكوين الدخل القومي نظرا لإسهامه في تراكم رأس المال الثابت وتقديم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد هي الأخرى على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي وبالتالي تحقيق مستويات نمو اقتصادي جديدة للبلد المضيف من خلال تأثيره على مختلف العناصر الاقتصادية (الاستثمار الخاص، سوق العمل، الوضع التكنولوجي والنقد الاجنبي)[2]، الشيء الذي يجعل عملية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف معقدة جداً ولا يمكن الجزم بالقول أن الاستثمار الأجنبي يساعد على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي فقط ، فمثلاً ربما يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال الزيادة في حجم وقيم صادراتها، ولكنه في المقابل ربما يؤدي إلى خروج بعض المنشآت المحلية من السوق مما يؤثر سلباً على معدل الاستثمار الوطني الخاص، فإذا كان تأثير هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات أكبر من تأثيرها على الاستثمار الوطني الخاص، فأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موجباً والعكس صحيح.

على سبيل المثال، وجدت بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية بأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف يعتمد على جودة رأس المال البشري «Human Capital» الذي تمتلكه الدولة، بينما وجدت بعض الدراسات أن هذا التأثير يعتمد أيضاً على درجة تطور ونمو القطاع المالي والمصرفي في البلد

[1] حسان خضر، مرجع سابق الذكر، ص 10، 11، 12و 15.

[2] براهمية أمال، سلاتمية ظريفة، مرجع سابق الذكر، ص 40و 44.

المضيف، أيضاً قد يكون لبعض السياسات الاقتصادية المطبقة في البلد المضيف دوراً في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد ذلك البلد.

ثانيا: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار الوطني الخاص

تحدد الأدبيات الاقتصادية بعض القنوات التي قد يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف على نظيره الوطني الخاص، بعض هذه التأثيرات ايجابية تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار الوطني الخاص، وبعضها سالبه تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الوطني. أما التأثيرات الايجابية فقد تأتي عن طريق خلق فرص استثمارية وطنية في الصناعات التكميلية من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي وإمداده بمستلزمات الإنتاج «التكامل الأفقي والعمودي»، أو قد تأتي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الإنتاج الذي يساعدها على تقليل تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح مما يشجع على دخول مستثمرين جدد إلى السوق.

في المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الاستثمار الوطني الخاص عن طريق سعر صرف عملة البلد المضيف الذي يحدث في حالة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة بشكل كبير مما يؤدي لزيادة في سعر صرف العملة والذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنشآت المحلية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية[1]. أيضاُ تعتمد درجة تأثير هذه الاستثمارات على الكيفية التي يدخل فيها الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف، فمثلاً بما أن الاستثمارات عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ هي عبارة عن نقل ملكية أصول شركة قائمة مسبقاً إلى فرد أو شركة أجنبية فأن تأثير هذه الاستثمارات سوف يكون أقل من تأسيس شركة جديدة «هذا طبعاً في الأجل القصير فقط»[2]. وكذلك مدى درجة المنافسة في السوق من حيث عدد المنشآت الأخرى القائمة، كما أن درجة التأثير تختلف في حالة قيام المستثمر الأجنبي بتقديم سلعة جديدة في السوق أو سلعة منافسة للسلع المحلية الموجودة ففي الحالة الأولى لا يوجد أي تأثير سلبي على المنشآت المحلية بل ربما تأثير إيجابي عن طريق التكامل الأفقي أو العمودي.

ثالثا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل.

عادة ما يتم نقاش تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في إطار تأثيره على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الأجور، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة.

[1] حسني عبد المعطي ، مرجع سابق الذكر، ص 24 و25.
[2] عبد المؤمن محمد، مرجع سابق الذكر، ص 45 ، 47.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل للبلد المضيف فهذا أمر غير مسلم به، بل قد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة، فمن جهة تشير بعض الفرضيات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف من خلال التوظيف المباشرة في المنشآت الأجنبية، بالإضافة إلى طرق غير مباشرة من خلال زيادة فرص العمل في الصناعات المحلية التكميلية الأمامية والخلفية[1]، ولكن هذا التأثير يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان تأسيساً فهذا بدون شك سوف يخلق فرص عمل جديدة، بينما في حالة الاندماج والاستحواذ، قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدل البطالة نظراً لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية، كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي المباشر. فمثلاً الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة[2].

في المقابل هناك شبه اتفاق بين جميع الدراسات بأن المستثمر الأجنبي المباشر يدفع أجراً أكبر من نظيرة الوطني بالإضافة إلى الاهتمام المستمر بالتطوير والتدريب الوظيفي مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للعمال.

رابعا: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي

يمكن للشركات متعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة و لكن يبدو أن هذه العملية لا يمكن أن تحدث بدون الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يمكنها من تطوير وتكييف هذه التكنولوجيا مع تغير الأنماط الاستهلاكية، وعلى الرغم من أن هذه الشركات تمتلك قدرات عالية في نقل التكنولوجيا إلا إنها في الحقيقة لا تنقل طريقة الابتكار نفسها، ثم إنها تعتمد في كثير من الأحيان على تكنولوجيا كثيفة رأس المال لا طاقة للدول النامية على استخدامها[3].

على العموم يتوقف نقل هذه التكنولوجيا ومدى إمكانية الاستفادة منها على التعليم والتدريب ومهارات العاملين والقدرات المحلية في استخدامها، ومن المفترض أن الاستثمار الأجنبي يقوم بنشرها في باقي قطاعات الاقتصاد عن طريق المحاكاة، فضلاً عن التدريب على المهارات والمعرفة الجديدة، وهذه تمتد إلى الشركات المحلية مما يعزز الإنتاجية.

[1] حسني عبد المعطي، مرجع سابق الذكر، ص 60 و 62.

[2] فتحي قمانة ، **إنعكاسات الإستثمار الاجنبي على الدول النامية** ،دار النهضة ، لبنان،.1999، ص 70، 73 و80.

[3] RYMAND Bernard, économie financiere, edpef, 1997, p 27.

خامسا: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشرعلى النقد الاجنبي

ان وجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي الى زيادة معدل تدفق النقد الاجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة هذا من جهة وذلك لعدة اسباب اهمها كبر حجم الارباح المحولة للخارج، استمرارية تحويل اجزاء من راس المال الى الدول الام ،كذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الاجانب، صغر حجم الاموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري من جهة اخرى فان الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في زيادة حصيلة الدولة من النقد الاجنبي[1]، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة تساعدها على الحصول على الاموال من اسواق النقد الاجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية ،فوجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل النمو المتدفق وتنوع المساعدات للمنح المالية من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الام المقدمة الى الدولة المضيفة.

المطلب الثاني: انعكاسات سياسة الاستثمار على التجارة الخارجية و على ميزان المدفوعات.

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي أن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشر على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف يغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعدها على تحسين ميزانها التجاري، وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالأرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج.

ولكن هذه الفرضية تعتمد اعتمادا كلياً على الفرضية القائلة بأن المستثمر الأجنبي المباشر سوف يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات. وعلى الرغم من صحة هذه الفرضية إلا أنها تغفل النقطة التالية: إذا كان الهدف الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة عن طريق إنتاج نفس السلع والخدمات بدلاً من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم «الاستثمار الباحث عن الأسواق»، فأن تأثير هذه النوع من الاستثمارات سوف يكون سالباً على الميزان التجاري خصوصاً إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات ومن ثم عجز في الميزان التجاري «أقرب مثال لذلك المطاعم الأجنبية العاملة لدينا التي تستورد أغلب مدخلاتها الإنتاجية من المصانع الرئيسية في بلد شركة الأم»[2]. كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات «الفنادق مثلاً» ليس له أي تأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف لعدم تحقق

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي، مرجع سابق الذكر، ص73 ،74.

[2] عبد المومن محمد ، مرجع سابق الذكر، ص 215.

التبادل التجاري. في المقابل الاستثمار الباحث عن الكفاءة له تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري خصوصاً إذا كان المستثمر الأجنبي المباشر يعمل في الصناعات التصديرية الموجودة في المناطق الحرة للبلد المضيف. يتضح من هذا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري يعتمد اعتماداً رئيسياً على نوع الاستثمار الأجنبي والدوافع من وراء الاستثمار في البلد المضيف.

يرى فريق من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً جوهرياً في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، ومن ثم على ميزان مدفوعاتها من خلال قدرة هذه الاستثمارات على الوصول إلى الأسواق العالمية من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق عالمية جديدة وبالتالي تحقيق فائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري.

فتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات. فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة إليه، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف (الأثر المباشر أو المبدئي). أما الثاني عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري (الصادرات والواردات) مع دول العالم. والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية (الإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم (وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات .

توضح الأدبيات الاقتصادية أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات لاقتصاد البلد المضيف تعتمد بشكل رئيس على دوافع المستثمر الأجنبي المباشر من تحويل جزء من استثماراته خارج حدود دولة الأم.

المطلب الثالث: أثر عقبات و عوامل التنمية الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أثر عقبات التنمية على الإستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات متنوعة و متباينة, فمنها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي توثر بصفة مباشرة او غير مباشرة على السياسة الإستثمارية ، و هي تنقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية نوجزها وفقا لما يلي[1]:

[1] أحمد الجزائري ، "**واقع التنمية المحلية في ظل التبعية الاقتصادية**" ، دار النابلسي للنشر والتوزيع ، لبنان ، ص 35 و36 .

1- العقبات الاقتصادية (العقبات الداخلية):

توجد عقبات اقتصادية عديدة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية و بالتالي ستوثر على الاستثمارات الأجنبية ولو بصفة عرضية، تتمثل أساسا في انتشار الفقر والمرض والجهل ،مما يؤدي إلى ضعف و محدودية تكوين رأس المال من جهة و انعدام اليد العاملة المؤهلة التي تتحكم في التكنولوجيات الحديثة لا سيما وان طبيعة الاستثمارات الأجنبية يتطلب هاته الأخيرة، بالإضافة على ذلك فإن قُلة و محدودية توُفر وتواجد الموارد الطبيعية في ظل وجود الثنائية الاقتصادية أو ما يعرف بالاقتصاد المزدوج: قطاع أجنبي و قطاع محلي وطني مع ضيق الأسواق المحلية و قُلة الادخار مقارنة بالاستهلاك[1]، وعدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج(طرق، مباني، طاقة...)، فإنه سيؤثر حتما على نوعية الاستثمارات الأجنبية ويقلل من مردوديتها الشيء الذي قد يؤدي إلى فشلها وانعدام نجاعتها مثلما حدث بالجزائر في قضية المطاعم السريعة **Quick** و الأروقة التجارية **Galerie carrefour Algérie**.

2- العقبات السياسية و الاجتماعية:

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لأن عدم توُفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية .وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطُلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل الاقتصادية من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف النهوض بالتنمية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية ، أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فإنها تتمحور أساسا في مشكلة الانفجار السكاني (الظاهرة التي تعاني منها البلدان النامية) وضعف التحكم في النمو السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية ، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقلٌ من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطُلبات الأساسية؛ الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة و تُتسع فيها فجوة التمويل، ضعف التعليم و التدريب، و ندرة المهارات الفنية و الإدارية، و كذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالُتوجه نحو الُنشاط الخدماتي مستبعدا النشاط الإنتاجي ، وما ينجم عنه من انعدام للعدالة في توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له[2]

3- العقبات التكنولوجية والتنظيمية.

تحتاج عملية التنمية إلى تنسيق و تعاون مكُثف بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في

[1] مُحَمَّد أحمد الدوري،" **التخلف الاقتصادي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983 ، ص55

[2] مُحَمَّد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص59.

سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم، أما العقبات الخارجية التي تعوق عملية التنمية فيمكن تعريفها بأنّها العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، و كذلك العلاقات الخارجية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها .و يتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري(أسعار السلع و تدهور شروط التجارة).[1]

ثانيا: أثر عوامل التنمية الاقتصادية على نجاح الاستثمار الأجنبي:

مما سبق عرفنا بأن التنمية الاقتصادية هي وسيلة للوصول إلى أهداف محددة ومعلومة، باستعمال وسائل متنوعة يعد أبرزها انتهاج سياسة الاستثمار الأجنبي [2]، حتى تتمكن الدول المتخلفة من الوصول بعملية التنمية للأهداف المسطرة لها وجب عليها اختيار استراتيجية سليمة لتلك التنمية، ويقصد باستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حال الركود الاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي، وهذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا الدور الذي تقوم به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية.[3]

1- عامل النمو غير المتوازن للتنمية:

هذا العامل يعتمد على توجيه الاستثمارات نحو عدد محدد من القطاعات الاقتصادية أو الصناعات التي تتميز بالأهمية التنموية، تمنح هذه القطاعات المحددة تفوق استثماري وبعد ذلك يتم التحول نحو تطوير القطاعات والصناعات الأخرى، وتتحقق هذه المراحل المتعاقبة نتيجة لحدوث وفرات خارجية تولدت عن الاستثمارات السابقة في القطاعات السائدة.

2- عامل النمو المتوازن للتنمية:

إن تطبيق أسلوب النمو المتوازن للتنمية والمبني على أساس الدفعة القوية يرتكز على دفع معدلات النمو إلى أعلى، في جبهة تحريضية من قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك لكسر دائرة التخلف الاقتصادي، حيث تؤسس الدفعة القوية بصفة عامة على أمرين:

- يتمثل الأمر الأول في ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج، وذلك لجني وفرات كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية.

[1] محمد أحمد الدوري، نفس المرجع، ص70.

[2] زايد أبو الفضل، **الاستثمار الأجنبي في ظل التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة**، مجلة المنار الإسلامي، السعودية، العدد 5، الطبعة 1988، ص 64

[3] حسين درويش العشري، **التنمية الإقتصادية**، دار النهضة العربية،بيروت،1979، ص 102

– الأمر الثاني يتمثل في أنه لرفع الطلب على أية سلعة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد الوطني كله، ويمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار فقط.[1]

3– عامل النمو المخطط:

يعتمد هذا العامل على المخطط الاقتصادي الشامل للنشاط الاقتصادي والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وقيام الدولة بتوفير وتوجيه الاستثمارات، ويعرف التخطيط أنه مجموعة من التنظيمات والترتيبات المحددة اتفق عليها من أجل الوصول إلى أهداف معينة ومحددة.

كما يعرف التخطيط أيضا أنه التوجيه الواعي أو الاستخدام الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية، والمقصود بالتوجيه الواعي هنا، التوجيه الإداري المصحوب بالمعرفة المسبقة لوسائل هذا التوجيه.[2]

من بين النماذج التنموية الناجحة في البلدان المتخلفة الناجحة (النموذج التنموي الياباني)، هذا النموذج انتهجته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية وحققت نجاحا كبيرا في تقدمها وتطورها السريع وبقضائها على التخلف الذي عانت منه، وأصبحت في السنوات الأخيرة قطبا من أقطاب الاقتصاد العالمي يستدل به، وأصبحت عملته "الين" عملة صعبة في منافسة الدولار الأمريكي واليورو، حيث يعد النموذج الياباني نموذج رأسمالي بطريقة جديدة، وذلك بتميز قطاع الدولة الرائد في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص.

فقطاع الدولة يدخل في المجالات الاقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيه إما لضخامة رؤوس الأموال أو لقلة المردودية والربح فيها، وعند نجاح تلك المشاريع تباع للخواص، وقطاع الدولة له الحق في الامتلاك والسيطرة بصورة كاملة على قطاع البنوك بهدف ضمان استمرار تمويل المشاريع الخاصة، وكذلك بعض القطاعات ومجالات الهياكل الاقتصادية الأساسية ذات الطابع الخدماتي.[3]

[1] عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 251

[2] عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 230

[3] محمد احمد الدوري، مرجع مسبق ذكره، ص 53

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا الى عدة مفاهيم للتنمية الاقتصادية وعناصرها ومحدداتها كمدخل للفصل الاول، كما تطرقنا الى مفهوم جديد شامل للتنمية الاقتصادية وهو التنمية المستدامة التي تم من خلالها دمج التنمية الاقتصادية بالجانب الاجتماعي من اجل تحقيق تطلعات الجميع لحياة افضل و هذا بدوره يتطلب زيادة ملموسة في الدخل والانتاجية ،و لمعرفة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية تطرقنا الى دور هذا الاخير باعتباره كمحفز للتنمية المحلية واستراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في معالجة اختلالات الاقتصاد الوطني، كما تطرقنا في هذا الفصل الى اهم انعكاسات الاستثمار الاجنبي على اقتصاديات الدول المضيفة من خلال دراستنا لآثار الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ،الاقتصاد الوطني، مستوى العمل ،والنقد الاجنبي واخيرا المستوى التكنولوجي ،للوصول في الاخير الى اثر عقبات و عوامل التنمية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفصل الثالث

انعكاسات البرامج التنموية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

نظرا للتحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في أواخر القرن الماضي و المتمثلة أساسا في تنامي وتيرة العولمة، فقد أصبح لزاما على الدول العربية أن تعمل على تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من اجل تحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات و تدابير اقتصادية و سياسية و قانونية و اجتماعية تساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار المحلي و الأجنبي، كما تسمح هذه الإجراءات بإبراز الفرص الاستثمارية و المزايا المتاحة في الدول العربية . و ضمن هذا الإ طار فقد عملت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي على إعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية، ومع مطلع الألفية الجديدة اعتمدت الجزائر على حزمة من السياسات المتعددة الجوانب ضمن إطار ما يسمي ببرامج الإنعاش الاقتصادي، حيث هدفت هذه البرامج الى تعزيز التنمية البشرية و تدعيم البنية التحتية من خلال تأهيل الاقتصادي الوطني وجعله أكثر تنافسية.

ولدراسة هذا الموضوع أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية سنحاول من خلالها التطرق الى دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

- المبحث الأول: الإطار العام لبرامج الإنعاش الاقتصادي . 2001 – 2014؛
- المبحث الثاني: مقومات الاستثمار في الجزائر ؛
- المبحث الثالث: الاثر الفعلي لسياسة الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي .

المبحث الأول: الإطار العام لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014

منذ انتهاج الجزائر لسياسة الاصلاح و هي تسعى جاهدة لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية في البلد معتمدة ومراهنة في ذلك على الاستثمار من خلال احلال برامج الانتعاش الاقتصادي و اتباع استراتيجيات النمو اذ انها تندرج على المستوى الداخلي في الدعم ، الذي توليه الدولة لهذه العمية من خلال البرامج الطموحة .

- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
- البرنامج الخماسي 2010-2014

المطلب الاول: لمحة عامة عن سياسة الإنعاش الاقتصادي:

اتبعت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية ترتكز على زيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي الاستثماري) وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية ومن ثم تهيئة الأرضية المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادية، وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكنزية) عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

فارتفاع معدلات الإنفاق العام على المشاريع سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب بشقيه الاستهلاكي الاستثماري مما يساهم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو، فعلى سبيل المثال الاستثمارات التي قامت بها الدولة خاصة في البنى التحتية (الطريق السيار، إنجاز مليون وحدة سكنية) ساهمت في زيادة عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع البناء والأشغال العمومية هذا من جهة، ومن جهة ثانية أدت إلى زيادة الطلب على مادة الإسمنت نتيجة النقص في تغطية الطلب على هذه المادة في السوق أنشئت العديد من المؤسسات الأجنبية في هذا المجال منها، مجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري (سابقا)، ومجمع فرعون السعودي .

لكن لابد من الإشارة أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام، يجب أن لا تخرج من المجال05% الى25%.

2- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي إما بواسطة تنشيط الطلب الكلي أو تنشيط العرض وللقيام بذلك تستعمل الدولة واحدة أو أكثر من الوسائل التالية

أ – وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: يمكن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

– التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة ...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع، ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات، التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز الطلب.

– الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

– مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل لمشكلة البطالة وكطريقة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

– تخفيض الضرائب التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد من ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

– إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ب – وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض:

تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية، ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

– تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

– القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة...الخ حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

3- شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

لكي نضمن فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي لابد من توفر الشروط التالية:

– يجب أن تتوفر للمؤسسات "الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة" (مرونة للإنتاج بالنسبة للطلب).

– أن يكن الميل الحدي للإستيراد ضعيفا بمعنى أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية ذلك أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل) يكون في هذه الحالة ضعيفا، كما يمكن أن ينعكس سلبا على الميزان التجاري.

– أن لا يؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد ، وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي:

لقد ساهم ضعف الاستثمار العمومي خاصة في البنى التحتية والهياكل القاعدية خلال سنوات التسعينات في إعاقة النمو الاقتصادي في الوقت الذي كانت فيه الدولة مهيمنة على النشاط الاقتصادي.

لكن مع ارتفاع أسعار البترول وبفضل ازدياد الإيرادات الضريبية من المحروقات قامت السلطات العمومية بوضع برامج أو مخططات لتحفيز النمو و إنعاش الاقتصاد الوطني[1].

حيث انه شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في إنتهاج سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط) وذلك عبر برامج منفذة وأخرى جاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 ولقد تمثلت هذه البرامج أساسا في:

– برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004) والذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقسيمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

– البرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الأول(2005-2009)، الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامج الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموّجه لإمتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أمّا الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند

[1] جديدي روضة، " **اثر سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**" مداخلة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان (تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014) " كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف ، يومي 12/11 مارس 2013، ص5-6.

إختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بحوالي 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى

- برنامج توطيد النمو الإقتصادي أو برنامج الإستثمارات العمومية (المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014)، بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار) أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار).

ولقد بررت السلطات العمومية إنتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الإقتصادية- المالية والسياسية –الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد.

وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الإستثمارات العمومية، وإتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الإقتصادي، التشغيل والتنمية الشاملة، فقد طرحت ولا زالت تطرح عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف(بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة)، ومدى قدرة الإقتصاد الوطني (لاسيما الجهاز الإنتاجي) على الإستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد (الخاص والعمومي، الإستهلاكي والإستثماري)، وعن جدوى بعض الإستثمارات العمومية وأولوياتها، مقارنة بكلفها المالية المعتبرة والآثار الإقتصادية والإجتماعية المنتظرة منها، وعن مدى إستدامة تلك السياسة على المديين المتوسط والطويل خاصة في ظل عدم اليقين من ضمان إستمرار تمويلها (إحتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة)، كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في إستعمال الموارد الموظفة وترشيدها وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المنتظرة بإقتصاد وكفاية وذلك في ظل الإختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته (المضطلع أساسا بتنفيذ مختلف برامج الإنعاش المذكورة)، وضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الإنحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة.[1]

[1] راضية اسمهان خزاز و حدة عطا الله، " **انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001–2014) على التشغيل والبطالة في الجزائر**" مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014 ص4.

المطلب الثاني : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

1- اهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

سطر برنامج الانعاش اربعة اهداف عملية و ثلاثة نوعية ، فالأهداف العملية تنطلق من اعادة تنشيط الطلب، التي يجب ان يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل ، عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية و مؤسسات الانتاج الصغيرة و المتوسطة لاسيما المحلية منها، و رد الاعتبار للمنشئات القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية و ترمي هذه الاهداف العملية الى ثلاث اهداف نوعية و هي :

- مكافحة الفقر، انشاء مناصب الشغل،تحقيق التوازن الجهوي و انعاش الاقتصاد الجزائري .
- ان برامج التعديل المطبقة من اجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى ،ادت الى تقليص معدل مستوى معيشة السكان، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الاصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من اجل تمكين المؤسسة الجزائرية من ان تصبح المصدر الرئيسي للثروة، وهكذا فان الحكومة توصلت الى نتيجة تقضي بانه بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الانتاج المحلية وانعاشها ، ودون تعبئة الادخار المحلي، و دون انشاء القدرة الشرائية، فان اقامة استراتيجية للإنعاش القائمة على الاصلاحات الهامة لاطار التسيير و اصلاح هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي و الاجتماعي، و عليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح اثار التفكيك و تهيئة بلادنا الى انعاش افضل .

ومن هنا يجب ان تسمح الاستراجية المعتمدة بانطلاق النمو و الحفاظ عليه بصفة مستديمة، حيث عملت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي و بوتيرة سنوية بأكثر من 2%،من اجل تقليص البطالة والفقر، و خلق ما يقارب 920.000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004.

وتقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مداخيل المحروقات لانعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة و دعم الانتاج الوطني عن طريق انعاش الطلب ، و يرتكز برنامج الانعاش على المحاور الاتية:

- اعادة تنشيط الجهاز الوطني للانتاج الذي يعد اساس انشاء الثروات
- تطهير محيط المؤسسة و اعادة تنشيطها
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية

ويقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بانه :"بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية، يتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني و الحصول على طلب كاف على المستوى الوطني".

وعندئذ، تجدر الاشارة الى الأخطار المترتبة عن مثل هذا الخيار المتعلق بالنمو و الناجمة عن الطلب الذي قد تكون له عواقب وخيمة، تتمثل اخطرها في اللجوء الى الاستيراد لتلبية الطلب و بالتالي، فان المشارع الواجب ادراجها في البرنامج عليها ان تشجع قدر الامكان استعمال المنتجات المحلية و تشغيل اليد العاملة المحلية.

ان المصادقة على برنامج دعم الانعاش الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74% تندرج في اطار اعتمادات الدفع للسنتين الاوليتين من تطبيق البرنامج، حيث تستند الى التشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد و التي تميزت بما يلي:

- مؤشرات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي
- نسبة نمو غير كافية
- ذروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان.

ان نسبة 3,2% من معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي خلال الفترة (1995-2000) ، تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل و السكن و المرافق الاجتماعية و ظروف المعيشة.

وقد واكب ضعف نسبة النمو الناجم اساسا عن ركود الاستثمارات و ضعف انتاجية جهاز الانتاج انتشار النشاطات غير الرسمية و نشاطات المضاربة بشكل اوسع و متزايد.

ان النتائج التي حققها الاقتصاد الكلي لم تسمح بالاستجابة للتطلعات الشرعية للمواطنين الجزائريين التي تتمثل في رفع مستوى المعيشة و شغل منصب عمل دائم و الامن الاقتصادي ، و لا بتوفير كافة الظروف لوضع منهج للاستثمار و انشاء ثروات.

فقد بات لهذا الركود تأثير سلبي على دخل الاسر، ادى الى تدهور قدرتها الشرائية و ظروف معيشتها ، مما فتح المجال الى انتشار الفقر و اتساع الفوارق الاجتماعية.[1]

1- مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:

ان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، وجه اساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الانتاجية الفلاحية ، و تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل : الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الاطار المعيشي للسكان ، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية ، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الاجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية و دعم المؤسسات الانتاجية الوطنية ضمن هذا الاطار يمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الى اربعة برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-01) : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة ، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107.

ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش

[1] صالحي ناجية و مخناش فتيحة ،**'اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم'**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي "تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ، يومي 12/11 مارس 2013، ص3

الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

– وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي[1].

الجدول رقم (03–02): توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب مجالات الاستثمار (2004/2001)

	ترخيصات البرنامج(مليار دينار جزائري)	الهيكلة
– دعم الإصلاحات	**47**	**% 08.95**
– الفلاحة والصيد	**65**	**% 12.38**
– التنمية المحلية	**113**	**% 21.52**
– الأشغال الكبرى	**210**	**% 40.00**
– الموارد البشرية	**90**	**% 17.14**
– المجموع	**525**	**% 100**

المصدر: احمد صيف و ابراهيم بلقلة ،" **اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**." مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001– 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014 ص7.

إن معطيات الجدول السابق دليل واضح على اختيار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي القطاعات الإنتاجية التي ترتكز أساسا على التنمية المحلية والعالم الريفي، حيث استحوذت قطاعات الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحة والصيد لوحدها استثمارات تصل قيمتها إلى 388 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 74 **%** تقريبا من إجمالي الغلاف المالي. وقد خصص باقي تراخيص البرنامج أي قيمة 237 مليار دينار جزائري أي بنسبة 26 % للقطاعات الموجهة لدعم الإصلاحات وتثمين الموارد البشرية. كما يلاحظ من الجدول السابق بأن أكبر نسبة من البرنامج (40 **%**) خصصت للأشغال الكبرى وذلك لتدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة جمود

[1] بوفليح نبيل ،"**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010**" ، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد 12، ديسمبر 2012، جامعة الشلف، الجزائر ،ص252.

الاستثمارات العمومية، وخاصة في الهياكل القاعدية خلال فترة التعديل الهيكلي. كما أن إنعاش هذا القطاع يوفر مناصب شغل في المدى القصير، ويعمل على توفير البنية التحتية الملائمة لنهوض القطاع الخاص وإنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية. كما يلاحظ ضعف حصة قطاع الفلاحة والصيد والمقدرة بنسبة (12.38 %) ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (**P.N.D.A**) سنة 2000. ولقد وزعت هذه الترخيصات على مدى أربعة سنوات (2004/2001)، كما يمكن إعطاء بعض التفاصيل فيما يخص مجالات الاستثمارات التي تم اعتمادها في هذا البرنامج كما يلي:

- **دعم الإصلاحات**: لقد خصص لهذا المجال نسبة 8.57 % من مجموع اعتمادات البرنامج، والتي تم تقسيمها على سنتي 2001 و2002 ثم توقف تدعيم هذا المجال خلال سنتي 2003 و2004، والتي تمس ما يلي:

1. تحديث وتطوير الإدارة الضريبية: والذي خصص له مبلغ 20 مليار د.ج، والتي تمثل نسبة 44.44 % من مجموع اعتمادات دعم الإصلاحات وفي نفس الوقت تمثل أكبر نسبة في هذا المجال.
2. تهيئة المناطق الصناعية: والذي خصص له مبلغ 2 مليار د.ج ويشمل هذا المجال إعادة تهيئة بعض المناطق الصناعية التي لا تتوفر فيها الظروف الملائمة لنشاط المؤسسات الوطنية سواء الخاصة أو العامة.
3. الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية: وخصص له كذلك مبلغ 2 مليار د.ج، و انشأ هذا الصندوق بغرض تنظيم وترقية المنافسة بين المؤسسات الصناعية، وذلك بغرض حماية بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية الناشئة من المنافسة القوية التي تتلقاها من المؤسسات الأجنبية.

- **الفلاحة والصيد**: خصص لهذا المجال نسبة 12.46 % من مجموع اعتمادات البرنامج، وينقسم هذا المجال إلى قسمين رئيسيين وهما الفلاحة و الصيد البحري ولقد كانت النسبة الكبيرة لمجال الفلاحة على حساب الصيد البحري وذلك بنسبة 85.47 % من اعتمادات هذا المجال، ويتضمن مجال الفلاحة (حماية السهول والأراضي المعرضة لخطر الانجراف، حماية المناطق السهبية من التصحر، دعم إنتاج الحبوب والحليب، توسيع نسبة الأراضي المسقية ودعم تطوير منتجات المؤسسات الفلاحية). أما فيما يخص مجال الصيد البحري فلقد خصصت له نسبة 14.52 % فقط، ويشمل هذا المجال (تنمية الصيد البحري وتربية المائيات، تحديث وتطوير تجهيزات الصيد البحري، حماية البيئة البحرية وتشجيع الصادرات في هذا القطاع).
- **التنمية المحلية والبشرية**: ولقد خصص لهذا المجال نسبة معتبرة تقدر بـ 45.75 % من اعتمادات برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويتضمن هذا مجال التنمية المحلية (المشاريع الهادفة إلى تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي، التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات على مستوى التراب الوطني، إنشاء وصيانة

الطرقات الولائية والبلدية ومشاريع تزويد المياه الصالحة للشرب وغيرها من المشاريع المحلية)، أما مجال تنمية الموارد البشرية فتتضمن (تحسين مؤشرات التنمية البشرية في قطاعات التربية، التعليم العالي، والبحث العلمي، التكوين المهني، الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة والشؤون الدينية).

- **الأشغال الكبرى**: خصص لهذا المجال نسبة معتبرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتي تقدر بـ 40.10 **%** وتتوزع اعتمادات هذا المجال على ثلاثة قطاعات أساسية:

1. تجهيزات الهياكل بقيمة:142.9 مليار د.ج.
2. تنمية وتنشيط المناطق الريفية (الجبلية، الهضاب العليا، الواحات) بقيمة:32 مليار د.ج.
3. السكن والعمران بقيمة:35.6 مليار د.ج[1].

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) :

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري وجاء أيضا في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة ، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى :

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

[1] احمد صيف و ابراهيم بلقلة ،" **اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**." مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014 ص7-8.

إن هذا البرنامج يعد كذلك فرصة أمام الجزائر لشحن الهمم والطاقات، لتعليم طريق الوصول إلى بناء اقتصاد بديل غير مرهون بالمحروقات، وعلى سبيل المثال ينبغي لمواصلة نهضة فلاحتنا أن ترافقها صناعة تحويلية نشطة تكون قادرة على تقليص فاتورة وارداتنا الغذائية، وخلق قدرات للتصدير في ذات الوقت، وقد اهتم هذا البرنامج كذلك على غرار البرنامج الأول بما يلي:

- **الإصلاح في المجال الاقتصادي من خلال:** تحسين إطار الاستثمار (ترقية الاستثمار وضبطه، تسوية مسألة العقار) و مكافحة الاقتصاد غير الرسمي

- **عصرنة المنظومة المالية والتي من خلالها** ستحقق الحكومة الأهداف التالية:

استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛ تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛ تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛ التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمارات الأخرى؛ التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة، وأخيرا، إنعاش البورصة وتطويرها.

- **النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد من خلال:**

- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها (قطاع المحروقات والمناجم، الفلاحة، السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري، الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة).
- رفع التحدي في مجال الموارد المائية (بناء السدود، برنامج حفر الآبار، الحواجز المائية، استرجاع المياه المستعملة).
- تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني.
- الرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها.
- سياسة تهيئة الإقليم (البنى التحتية الخاصة بالطرق، المطارات، البحرية، النقل الحضري وأمن الطرق)
- الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة .

يستدعي هذا المسعى في الأخير انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها، ومنها على الخصوص السواحل والجبال والسهوب.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية نوجزها فيما يلي:

الجدول رقم (03-03): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: رابحي بوعبد الله ،" **البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001-2014**" مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014 ص 13.

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

- بعض نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) :

على العموم جاء هذه البرنامج بهدف تحسين ظروف المعيشة ، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الاقتصادي و تحديث الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيا الاتصال، على المستوى الوطني ولتأهيل المناخ الملائم لخوض زمام الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المستوى الخارجي ولمجابهة المنافسة في شتى المجالات من جهة ، وإرساء سبل التعاون الداخلي والخارجي من جهة ثانية، وللتدليل على ذلك يمكن أن نوجز بعض نتائج البرنامج على بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال الاتي :

على النمو: ساهم هذا البرنامج في ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من 4.7 %سنة 2005 إلى 6.3 %سنة 2007 ثم إلى 10.5% سنة 2010 .

ولكن بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات جاء معدل النمو الاقتصادي ككل متذبذبا، إذ سجل سنة 2005، 5.1% ثم سنة 2007 ما قدر ب 3.0% ثم سنة 2010 ما قدر ب 2.1%

على البطالة: ساهم البرنامج في انخفاض معدلات البطالة نتيجة التأثير الايجابي له في عودة الانتعاش الاقتصادي خاصة في قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية، إذ انخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 11.8 %سنة 2007 ثم إلى 11.3 %سنة 2008.

على الواردات: إن الأثر السلبي لهذا البرنامج تمثل بالخصوص في ارتفاع قيمة الواردات بشكل كبير نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد، إذ ارتفعت قيمتها من 19.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 26.3 مليار دولار سنة 2007 ثم إلى 37.9 مليار دولار سنة 2008.[1]

المطلب الرابع: المخطط الخماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك كما سبق الذكر. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فتره 2004 – 2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب . و بذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي لا تزال قيد الانجاز .

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة 2010 – 2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 دولار و هو يشمل شقين اثنين هما:

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري , ما يعادل 130 مليار دولار .

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار .

[1] رابحي بوعبد الله ،" **البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001-2014**" مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014 ص 13,

- يخصص البرنامج الخماسي الثاني 2010- 2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال :

– ما يقارب 5000 منشاة للتربية الوطنية (منها 1000 المالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهني .

– أكثر من 1500 منشاة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات , بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين .

– مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014 .

– توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و توريد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء .

– تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال انجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها .

– أكثر من 5000 منشاة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعدة متعددة الرياضات و 400 مسبح و أكثر من 200 نزل و دار شباب .

– و كذا برامج هامة كقطاعات المجاهدين و الشؤون الدينية والثقافة و الاتصال .

- حصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص :

– أكثر من 3100 مليار دينار جزائري موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .

– أكثر من 2800 مليار دينار جزائري مخصصة لقطاع النقل من اجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات .

– ما يقارب 500 مليار دينار جزائري لتهيئة الإقليم .

– و ما يقارب 1800 مليار دينار جزائري لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل .

- و علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الانجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :

– أكثر من 100 مليار دينار جزائري يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية .

– وما يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض .

– تسعى التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دينار جزائري من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من اجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتر وكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية .

- إما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دينار جزائري من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي و يولدها النمو الاقتصادي . كل ذلك يسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة .
- و على صعيد آخر يخصص البرنامج الخماسي 2010 – 2014 مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية .

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بان هناك جهود كبيرة للدولة من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال السنوات الخمس 2010 – 2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو إن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شانه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويجمع خبراء الاقتصاد إن مبلغ الالتزامات المالية التي اقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من اجل تشريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والشكل التالي يبين نسب تخصيصات برنامج سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة :

الشكل رقم (03-01) : التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية 2010-2014

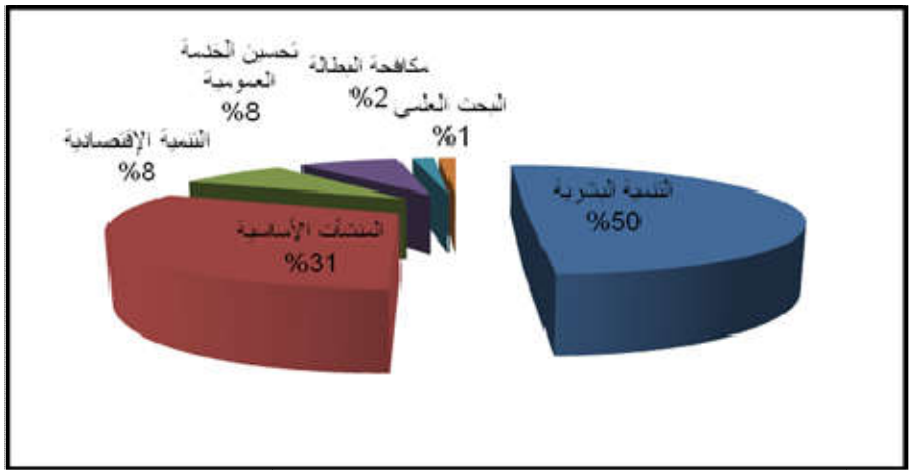

المصدر: احمد نصير رياض زلاسي ،" **التحليل الكمي لأثر برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة:2001-2014** " مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014 ، ص 9.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 10122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار، وهوما يمثل تقريباً 50% من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل كاف للتنويه بمدى اهتمام ونية رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت الأساسية فقد استفاد بمبلغ مالي 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31%، أما محوري التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ1666 و1566 مليار دج أي ما يمثل تقريبا 8% من المبلغ المخصص، أما محوري مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 360و250 مليار دج أي بنسبة 2%و0% .[1]

[1] احمد نصير رياض زلاسي ،" **التحليل الكمي لأثر برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة:2001-2014** " مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014 ، ص 7-8-9,

المبحث الثاني :مقومات الاستثمار في الجزائر.

لم يكن تطور الاقتصاد الجزائري تطورا مذهلا بعد الاستقلال ، وهذا من جراء ما خلفته الحرب من انهيار اقتصادي ووضعية اقتصادية متدهورة ،ألا أن هذه الوضعية لم تبقى طويلا و هذا بفضل التدابير التي أخذتها الحكومة الجزائرية من أجل بعث الاقتصاد الوطني من جديد وذلك بتأهيله للانطلاق في المرحلة الاولى للتنمية والنمو السريع.

لذلك خصصنا هذا المبحث لدراسة اهم المراحل التي مرت بها حركة الاصلاح في الجزائر من خلال مرورنا بالاطار التشريعي المنظم لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، واهم أجهزة تطوير الاستثمار، بالإضافة الى تبين اهم طاقات الجزائر لجلب الاستثمار .

المطلب الاول: الاطار التشريعي المنظم للاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكننا دراسة الاطار التشريعي المنظم من خلال عدة مراحل يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: تطور قوانين الاستثمارات في الجزائر قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي(فترة الستينات)

عمدت الجزائر خلال هذه الفترة إلى تبني عدة قوانين متعلقة بالاستثمار يمكن تناولها فيما يلي:

1- قانون الاستثمارات الصادر في 26 جويلية1963 :

أصدرت الجزائر أول نص تشريعي يتعلق بالاستثمارات سنة 1963[1] حيث كان هذا الأخير يهدف أساسا إلى إعادة بعث النشاط الاقتصادي حيث اعتبر الملاحظون أن هذا القانون كان موجها خصيصا إلى المستثمر الأجنبي، خاصة وأن الجزائر في تلك المرحلة لم تكن تملك رأسماليين وطنيين لهذا كان يجب عليها توجيه دعوة للاستثمار الأجنبي المباشر الإنتاجي حيث جاء هذا النص بعدة امتيازات جبائيه ومالية من شأنها جلب هذه الفئة، فمن حيث الضمانات يستفيد المستثمرون الأجانب من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا معنويين أو طبيعيين وكذا حرية التنقل والإقامة، ومن هنا نجد أن هذا القانون يكرس مساواة النظام الجبائي ومبدأ الضمان ضد نزع الملكية[2].

إن أحكام هذا القانون توحي بوجود منهج ليبرالي في تعامله مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمن الجانب المؤسساتي نجد أن هذا القانون تبنى نوعان من المؤسسات، مؤسسات معتمدة تنشا بقرار من الوزير المعني ،تتمتع بضمانات خاصة منها تحويل الاموال ،اما النوع الثاني فيشمل المؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات

[1] قدور بن أحمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع** ،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2002-2003 ، ص 64،65.

[2] قدور بن أحمد، مرجع سابق الذكر، ص 66.

ويكون برنامج عملها مقدر ب 5ملاين فرنك وذلك حسب اولويات منها ما يفوق 100منصب عمل دائم للجزائريين.

2- قانون الاستثمارات لسنة 1966:

جاء هذا القانون خصيصا للأجل تحديد الإطار المنظم لمساهمة رأس المال الخاص في التنمية الوطنية، والذي جعل الدولة والهيئات التابعة لها تأخذ زمام المبادرة في القيام بالمشروعات الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، والتي وضحت في المادة 04 القائلة: « تستطيع الأشخاص الطبيعية والمعنوية الجزائرية أو الأجنبية إنشاء أو تطوير مشروعات صناعية أو سياسية تزيد من المنتجات الإنتاجية للأمة...» ، ومن هنا نلاحظ أن هذا القانون قصر الاستثمار على مجالات معينة دون أخرى كالمناجم، المحروقات والفلاحة التي يعتبرها استراتيجية، كما أن هذا القانون قام بدعوة رؤوس الأموال الخاصة بغرض إنشاء مشاريع معينة ومحددة.[1]

ومع كل هذا لم يغفل هذا القانون على جانب الضمانات والامتيازات بحيث انه أجاز تمتع المشروعات المنصوص عليها مسبقا بمزايا ضريبية تكون موافقة للكيفية التي يتم تحديدها عبر قرار يصدره وزير المالية وتتضمن هذه المزايا ما يلي:

- الإعفاء بصفة كلية أو جزئية وذلك بالقدر الذي يتعلق الأمر فيه بالأموال العقارية مخصصة كلية ضمن النشاط الذي تم الترخيص به ويؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد مبلغ الإعفاء مكان التوطين.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة العقارية لفترة 10 سنوات ويعتمد كذلك هنا بمكان توطين المشروع.
- تطبيق رسم موحد إجمالي مخفض لقاء اقتناء معدات والإعفاء الكلي من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصنوعة في الجزائر.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لفترة 5 سنوات وبقدر سنوي من الأرباح على أن لا يتعدى هذا القدر 20% من الأموال المستثمرة ذاتها في النشاطات المرخص بها.

3- الامر المرسوم 22/71 المؤرخ في12 افريل 1971

ان التأميم المتواصل لمعظم القطاعات الاقتصادية احتاج الى امكانيات مالية و تكنولوجية كبيرة كما ان الأهمية المتزايدة لقطاع المحروقات ضمن السياسة التنموية و احتياجه لضمان التطور العادي و المحكم في تطوير احتياجات البلاد أرغمت على انشاء قاعدة التنمية الداخلة المتبعة من طرف المقررين هذا ما اكده الأمر 22/71

[1] قدور بن أحمد ، مرجع سابق الذكر ، ص 65،64.

المؤرخ في 1971/04/12 ، والذي يعرف بالاطار الذي تمارس فيه نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات في مجال البحث والتنقيب عن المحروقات.

ثانيا: تطور قوانين الاستثمار في بداية مرحلة الاصلاحات (فترة الثمانينات)

تميزت هذه المرحلة بصدور قانون الاستثمارات لسنة 1982:

1- قانون الاستثمارات لسنة 1982:

جاء هذا القانون بعد فشل النصوص التشريعية السابقة التي لم تنجح إلى حد كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن معدل الاستثمارات المنجزة كانت ضعيفة كون السياسات الاقتصادية المعتمدة لم تكن تشجع من مكانة الاستثمارات الأجنبية فهي ذات طابع مركزي من جهة ومن جهة أخرى فان الميدان العملي شهد هو الآخر محدودية كبيرة نظرا لاتساع دائرة المشروطية وظروف البيروقراطية، ومن خلال ذلك تما اصدار قانون الاستثمارات في 28 اوت 1982 جاء هذا القانون استجابة لتطور الاحتياجات الاجتماعية ،و تجسد ذلك من خلال امكانية انشاء شركات اقتصادية مختلطة يشارك فيها الطرف الاجنبي بنسبة 49 من رأس مال الشركة وكيف ما كان الأمر فان انشاء هذا النوع من الشركات يخضع لقوانين الاتفاق الذي يبرم بين المؤسسة الاشتراكية والاطراف الاجنبية، غير أنه لا يكمن لهذا الأخير أي اثر قانوني إلا بعد الموافقة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير التخطيط وكذا الوزير الوصي على المؤسسة الاشتراكية المساهمة، ويخول هذا القرار القاضي بالاعتماد للشركة المختلطة للاقتصاد المزمع إنشاؤها بمجرد تأسيسها من الامتيازات الجبائية التالية:

- الإعفاء من الحق على التحويل يعوض لكل التقنيات العقارية الضرورية لنشاطه.
- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات اعتبارا من تاريخ شراء الملك المعني.
- الإعفاء من الضريبة الصناعية والتجارية للثلاث سنوات المالية الأولى وتخفيض قدره 50% للسنة المالية الرابعة وأيضا تخفيض بنسبة 25% للسنة المالية الخامسة من ما تحصل عليه جبائيا.
- تطبيق ضريبة منخفضة على الأرباح الصناعية والتجارية بنسبة تقدر ب20% والتي يتم استثمارها من جديد.
- الإعفاء من كل ضريبة على الأجر الإضافي الذي يستفيد منه الطرف الأجنبي والغرض من ذلك مكافأة الجهود المبذولة فعلا من قبل وكذا ما يبذل فعلا لنقل المعارف والتكنولوجيا.

ثالثا: تطور قوانين الاستثمارات في ظل مرحلة الاصلاحات (فترة التسعينات) .

1- قانون النقد والقرض:

يعتبر هذا القانون المرجع الأساسي الذي جاء من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، فهو في الواقع ليس بقانون خاص بالاستثمارات ولكن هذا لا يمنع من وجود نصوص ومواد ، تعنى بالجانب الاستثماري وهكذا نجد أن هذا النص كرس المبادئ التالية:

استقلالية البنك المركزي (ألغيت لاحقا في القانون المعدل والمتمم لقانون 90-10).

- إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- اعتماد مفاهيم الاستثمارات المقيمة وغير المقيمة بدلا من الوطنية وغير الوطنية.
- أصبح ترخيص الاستثمارات وابتداء من صدور هذا النص من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات التي تخضع لسلطة الإدارة ويدخل هذا الأمر في إطار تبسيط عملية قبول الاستثمار بخضوع ذلك إلى ما يسمى بـ "رأي المطابقة " وهذا بتقديم الطلب إلى المجلس المذكور ويقوم هذا الأخير بالبت في ملف الاستثمار خلال شهرين.
- اقتناء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر وذلك تطبيقا للاتفاقات الدولية المبرمة في هذا الشأن.
- إحداث توازن في سوق الصرف.

إن قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض لم ينص على جانب الامتيازات بالرغم أنه تناول الضمانات المتعلقة بالتحويلات المالية، وعلى كل حال فان صدور هذا القانون اعتبره الملاحظون نقطة البداية، حيث من خلاله أقرت الجزائر مقاطعة الممارسات السابقة وقررت الانفتاح خصوصا مع المستثمر الأجنبي المباشر.

2- قانون الاستثمارات لسنة 1993:

إن الجزائر حققت قفزة نوعية في مجال التعامل مع قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد المصادقة على الإطار التشريعي الجديد الذي تجسد في أحكام المرسوم 93-12 المؤرخ في 15-10-1993، ويعتبر هذا النص حجر الأساس في مجال الإجراءات ذات الطابع التشريعي التي تحكم مجال الاستثمارات، حيث أن هذا القانون جاء نتاجا للإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ 1988 هذا التاريخ الذي تزامن مع إنشاء

المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما سبق صدوره صدور القانون التجاري[1]، ولعل أهم النقاط الأساسية التي جاء بها هذا النص التشريعي تكمن فيما يلي:

– إزالة تامة للفوارق القديمة بين الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية والعامة والوطنية، وبالتالي يعامل الاشخاص الطبيعين او المعنويين الأجانب بمثل الاشخاص الجزائرين من حيث الحقوق و الواجبات.

– التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الجبائية، الجمركية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار.

– المشاريع المحققة بالعملة الاجنبية تحظى بحرية تحويل العوائد نتيجة للبيع او التصفية حتى لو كان الناتج يفوق رأس المال المستثمر اصلا .

– امتلاك المستثمر الاجنبي حصة 100 من المشروع الاستثماري حيث نجد ان المستثمر الاجنبي بامكانه ان يتحصل على امتلاك جزئي او كلي لشركة عمومية مطروحة للبيع او التصفية.

3– أمر 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:

لقد جاء هذا الأمر من أجل تحديد النظام الذي يعمد إلى تطبيقه على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا الصدد نشير إلى أن هذا التشريع جعل الاستثمار حرا ومشجعا وهذا عبر إلغاء الأنشطة المخصصة للدولة أو لفروعها ضمن هذا أصبح قطاع الاستثمارات مفتوح لجميع الشركاء الوطنيين وفي العالم في إطار تشريع قانوني يندرج ضمن مسعى تحرير الاقتصاد ككل، كما يركز هذا النص التشريعي على إعطاء أهمية بالغة للاستثمارات التي يتم إنجازها ضمن نشاطات اقتصادية والهدف من ورائها إنتاج السلع والخدمات، وهنا نفهم أن الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية تحظى بأهمية بالغة في سياسة الحكومة إلى جانب ذلك تطرق هذا الأمر إلى أن الاستثمارات التي يتم إنجازها تأخذ شكلين أساسيين هما، الامتياز و رخصة الاستعمال ،فبالنسبة لعقد الامتياز الثابت، في الجزائر لم يلجا اليه الا في السنوات الأخيرة،بحيث تم اقراره في بعض القوانين الصادرة بعد سنة 1988 وهذه الأخيرة يمكن إنجازها في حرية تامة ،كما ان الامتيازات الممنوحة في اطار هذاالأمر تنطوي على نظامين،النظام العام الذي يتعلق بالاستثمارات العادية في مرحلة الاستغلال التي تمنح مساعدات على الانجاز كالاعفاء الكلي من الضريبة ،أما النظام الاستثنائي، فان الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة حيث أنها تنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، أو تلك التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني

[1] **الجريدة الرسمية** ، المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أفريل 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-50 المؤرخ في 26-9-1975 . المتضمن القانون التجاري رقم 27، الجزائر ، 1993.

خاصة عندما تستعمل تقنيات خاصة والتي من شانها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الثاني: أجهزة تطوير الاستثمارات وحركة الإصلاح الاقتصادي نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مصادر وأجهزة تطوير الاستثمارات:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاءت **ANDI** لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا **APSI** في 20أوت 200 ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة خصوصا في الجزائر –التي تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على رأس المال الخاص ضمن إطار إعادة الهيكلة– الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمر، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، وضمن هذا الإطار فهي تتولى المهام التالية:

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- ترقية الاستثمارات وتطويرها واستقبال المستثمرين الأجانب والمحليين ومساعدتهم.
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات.
- تسيير ودعم المزايا المرتبطة بالاستثمار وصناديق دعم الاستثمار لتطويره.
- التأكد من احترام الالتزامات التي يعهد بها المستثمر خلال مدة العقد.

2- المجلس الوطني للاستثمار:

يعتبر هذا المجلس من التحديات الكبرى للمرسوم[1] 2001 وهو جهاز جديد يعمل تحت وصاية رئي الحكومة ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

[1] Unectad examen de la politique de l'investissement algerie .P28

– اقتراح التدابير الأساسية التي من شانها أن تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقا لما تحدده المادة الأولى من الأمر 01-03 .

– إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات **ANDI** لحساب الدولة والمستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها.

– دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا.

– رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتنميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة.

– إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب.

3– الشباك الوحيد اللامركزي:

تم انشاء هذا الشباك من اجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ثم إنشاء الشباك الواحد (one-stop-shop) كجهاز مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار.

يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وعبر هذا الشباك فان الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار **ANDI** تقوم بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في اجل أقصاه 30 يوم، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار، ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا وإنشاء هذا الجهاز من أجل تامين سهولة عمليات الاستثمار، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

ثانيا: حركة الإصلاح الاقتصادي للتوجه نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد سعت الجزائر الى بذل مجهودات كبيرة لتحرير الاقتصاد وتدعيم ميكانيزمات اقتصاد السوق ومسار التنافس ،والنهوض بالمؤسسات وفق ديناميكية ناجحة حيث بدأت الجزائر بوضع إستراتيجية تهدف إلى إحداث استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

1–إصلاح السياسة النقدية ابتداءا من سنة 1994:

على الرغم من الخطوات المتخذة في مجال التغييرات المؤسساتية، شهد القطاع المالي في الجزائر تأثرا بالغا بالتركة المتوارثة عن التسيير الإداري للاقتصاد خلال العقود الماضية، وظل تسيير السياسة النقدية خاضع للأدوات

النقدية المباشرة تنطوي على ضوابط مباشرة على أسعار الفائدة ضمن مستويات أقل مما هي عليه في السوق المالي ومما زاد الأمر تعقيدا فان الجهاز المصرفي ككل لم يكن بإمكانه تطبيق آليات السوق خاصة وأن الكثير من المتعاملين كانوا يتخبطون في مشاكل مالية كبيرة، لهذا تم الشروع في إصلاحات مع إعادة هيكلة المؤسسات بداية من سنة 1994 عبر تنفيذ برنامج طموح لمساندة **FMI** حيث قامت بإعادة هيكلة[1] البنوك من أجل استعادة جدواها كأخذ متطلبات الإصلاحات، كما قامت بتحسين وضعيتها من السيولة عن طريق إعادة رسملتها كما استهدفت الإصلاحات إلى محاولة تطوير وتنشيط أسواق الأوراق المالية، والجدير بالذكر هو وضع الإطار القانوني والمؤسساتي مؤخرا لسوق الأوراق المالية.

2- تحرير أسعار الفائدة:

لقد تم تحقيق ذلك على مراحل وبصورة متلائمة مع سرعة خطوات الإصلاحات في القطاع الحقيقي، ومع التقدم العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وبصورة أساسية ووفقا لبرامج الإصلاح العام لسنة 1994 تم اتخاذ مهمة تمثلت أساسا في إزالة الحد الأقصى على أسعار الاقتراض من البنوك التجارية لصالح الغير، وتزامن ذلك مع فرض سقف مؤقت يقدر بـ5% على الفارق بين نسبة الفائدة على الإيداع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية ونتيجة لذلك فقد أدى التوصل إلى تحرير كامل لأسعار الفائدة إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة ابتداءا من 1996 وترافق هذا مع تراجع معدلات التضخم بفضل إتباع سياسات نقدية راشدة.

3- إدارة النقد الأجنبي وإصلاح نظام الصرف:

لقد تضمن برنامج الإصلاح الذي بدأ تنفيذه في أفريل 1994، تدابير لتحرير التجارة والمدفوعات مع خفض كبير لقيمة الدينار الجزائري، ضمن هذا الإطار شهدت سوق الصرف تحريرا تدريجيا يهدف إلى التوصل إلى أسعار صرف يتم تحديدها وفق عوامل السوق، وقد تمثلت الخطوة الأولى في إلغاء جلسات تحديد النقد الأجنبي في بنك الجزائر وتبع ذلك في المرحلة الانتقالية استحداث سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في ديسمبر 1995، حيث تم تحديد أسعار الصرف من خلال التفاعل بين العرض وطلب البنوك للعملات الأجنبية وكذا استحداث مكاتب الصرف للتعامل مع النقد الأجنبي، هذه التحسينات عززت من قدرة بنك الجزائر على تحقيق نجاح واستقرار في إدارة السياسة النقدية كما عززت شفافية وفعالية تخصيص النقد من خلال التركيز على ميكانيزمي السوق والأسعار والابتعاد عن استخدام الأدوات المباشرة وتزامنت هذه الإصلاحات أو التغييرات باستعمال الإصلاحات الأخيرة ضمن قطاعات أخرى لتحسين توزيع الموارد وتمهيد الطريق لإمكانية تحويل الحساب الجاري.

1 باشرت الخزينة الجزائرية ابتداء من عام 1999 بعملية إعادة رسملة مصارفها.

4- إصلاح القطاع الضريبي:

مع بداية فترة التسعينات أقدمت السلطات على تنفيذ برنامج طموح للإصلاح الضريبي وقد أدى هذا الإصلاح إلى تحسين نظام كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حيث تم الأخذ بنظام جديد قائم على إدخال ضريبة القيمة المضافة بمعدلات أربعة تتراوح بين 0 % و40 % [1] واتسمت هذه الضريبة بأكثر بساطة حيث أحدثت تخفيضات كبيرة في المعدلات العليا وكذا إزالة الضرائب التراكمية.

وفي منتصف التسعينات تم إلغاء الحد الأقصى للضريبة على القيمة المضافة من 40% إلى 21% وتخفيض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 42% إلى 38% ثم إلى 35% وإلى 33% بالنسبة التي يعاد استثمارها، وهذه الإصلاحات سمحت للجزائر بتحقيق معدلات نمو لا بأس بها أبدت رضاء المؤسسات المالية الدولية، لكن لم ترقى للمستوى المطلوب الذي يكون مصدر جذب المستثمر الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: طاقات الجزائر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- توفر الموارد الطبيعية:

إن غنى الأرض الجزائرية وتوفرها على موارد طبيعية هائلة يمثل عاملا مهما، وورقة رابحة بالنسبة للاقتصاد الوطني الذي يجب عليه أن يلعب دورا استراتيجيا في المنطقة، كما أن الثروات المتمثلة في كل من الغاز والبترول مميزة جدا، فقطاع الطاقة يشكل عنصر استقطاب بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيث أن الجزائر هي الممول الثالث بالغاز الطبيعي للاتحاد الأوربي والممول الرابع فيما يخص الطاقة لذلك فان العلاقات السياسية والثقافية مع الاتحاد الأوربي يمكن أن تزيد بقوة، وفي هذا الصدد فقد تم إنجاز أنبوبي نقل الغاز الجزائري إلى أوربا عبر كل من تونس والمغرب وهناك أنبوب ثالث سيربط الجزائر مباشرة بأوربا عن طريق اسبانيا فهو في قيد الانجاز.

إن القدرة الطاقوية (غاز+ بترول) تم تقييمها بشكل جيد من طرف السلطات الجزائرية لاسيما في الفترة الراهنة بعد تأكدها أنها تشكل عاملا من أهم العوامل المستقطبة للمستثمر الأجنبي، حيث تمثل هذه السياسة النشيطة مثلا يحتذي به في القطاعات الأخرى، وفضلا عن البترول والغاز تتوفر الجزائر على طاقات منجمية هائلة مثل: الحديد باحتياطات ضخمة من الأكبر عالميا ظف إلى ذلك الفوسفات والنحاس والذهب والفضة.

2- الموقع الجغرافي الممتاز:

تقع الجزائر في شمال إفريقيا متوسطة بلدان المغرب العربي كما أنها مجاورة لأوربا، والوطن العربي يعطيها موقعا استراتيجيا ممتازا من أجل تقييم طاقتها الاستثمارية. وبالتالي فان هذا الموقع الهام والمميز يجب عليه أن يحفز

1 قدور بن أحمد ، مرجع سابق الذكر ،ص 70-75 .

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما تلك الموجهة نحو التصدير ويسمح لها بتحقيق امتيازات في مجال عقود الشراكة مع الإتحاد الأوربي من إنشاء مناطق حرة حيث يعد من البلدان القريبة جغرافيا للأسواق الحيوية.

3- الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

حسب الإحصائيات المنشورة عن المنظمة العالمية للتجارة والتنمية سنة 2003 بلغ سكان الجزائر آنذاك 31.3 مليون نسمة، كما أنه بمجرد النظر إلى هرم الأعمار لسكان الجزائر يبدو من الوهلة الأولى أنه مجتمع شاب، حيث نسبة الأفراد الأقل من 25 سنة بلغت 55.84% سنة 1998 كما أن الفئة العمرية التي يتراوح عمرها ما بين 20 و 60 سنة تمثل نسبة 44% (يد عاملة قادرة على العمل).

يتمتع المجتمع الجزائري في مجال التعليم بقوانين التي تقر بمجانية التعليم حيث تقع جميع أعباء التعليم من الابتدائي إلى البحث و التطوير على عاتق الدولة أين يقدر عدد المتمدرسين بالملايين حيث استوجب على الدولة توفير الهياكل الضرورية لهذا الغرض، حيث أقيمت المدارس في كل المناطق والجامعات بمعدل جامعة في كل ولاية تقريبا، حيث وصل عدد المتخرجين في كل سنة إلى 40 ألف[1] جامعي وعدد الذين يتحصلون على الشهادات المهنية يقدر بـ 94 ألف مكون، هذا ما سمح بتوفير يد عاملة هائلة من النوعية المقبولة إذ أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب وبالتالي فإن كل هذا سمح بتحسين مرونة سوق العمل خاصة بعدما تم إقرار مبدأ حرية التشغيل، ظف إلى كل هذا وإلى جانب اللغة الرسمية الأولى في البلد وهي اللغة العربية فإن أغلب الشعب الجزائري يتقن اللغة الفرنسية ونسبة معتبرة تتقن اللغة الانجليزية وهذا ما يشكل عامل مشجع ومهم لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر أما فيما يخص القطاع الصحي فهو في تحسن وتطور مستمر منذ الاستقلال إذ لا يشكل أي عائق لدخول المستثمر الأجنبي.

4- البنية التحتية: الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2381741 كم^2 ، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة وغير المعبدة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات حيث يقدر طول الطرق المعبدة 106000 كم^2، بينما السكك الحديدية 4000كم^3.

ورغم المجهودات التي بذلت لتطوير البنية التحتية إلا أنها غير كافية مقارنة بشساعة البلد بالإضافة إلى الطرقات الغير صالحة للاستعمال في أغلب الأحيان وهذا ما يسبب إلحاق الأضرار بالعربات والسيارات العابرة بها وأيضا المدن الكبرى التي تعرف ازدحاما كبيرا وهذا ما يلحق بالمسافرين التعب والإرهاق لاسيما التأخر عن

[1] زعباط عبد الحميد ، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الدولي II حول الاستثمار ،جامعة سكيكدة ،سنة 2003.

[2] ? Pourquoi investir en Algérie دراسة قام بها خبراء كنديين وممثلين من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الجزائر).

[3] ? Pourquoi investir en Algérie ، مرجع سابق الذكر، ص 44.

المواعيد، أما بالنسبة للمطارات والموانئ فتسييرها يحتاج إلى إعادة النظر للتماشي مع المتطلبات الحقيقية كما أن السكك الحديدية تحتاج إلى دعم وتوسيع، أما فيما يخص الاتصالات فقد تحسنت نسبيا في الآونة الأخيرة مع انتشار الانترنت ودخول الهاتف النقال ويرتقب أن تعرف المزيد من التحسن في المستقبل القريب، أما بالنسبة للكهرباء فهي تغطي كافة المناطق الصناعية والسكنية كما أن الغاز تم إيصاله إلى غالبية المدن والمناطق الصناعية ، ظف على ذلك احتواء الجزائر على أرمدة مهمة من السدود.

5- الظروف السياسية والأمنية:

استقلت الجزائر سنة 1962 واعتمدت النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية التي ناد بها بيان أول نوفمبر 1954الذي تمثله حاليا ثلاث سلطات:

السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب لمدة 5 سنوات بالإضافة إلى رئيس الحكومة متبوعا بطاقمه الوزاري.

السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان المكون من غرفتين، المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، حيث ينتخبان كذلك لمدة 05 سنوات، بالإضافة إلى هاتين السلطتين هناك السلطة القضائية.

حتى الآن نلاحظ إن النظام السياسي في الجزائر هو نظام ديمقراطي وهو من أكثر الأنظمة مناسبة لتوفير الاستقرار و الأمن و بالتالي هو أحسن الأنظمة جلبا للاستثمار الأجنبي و المستثمرين مقارنة بالنظام الملكي المطبق مثلا في المغرب.

لكن تميزت العشرية الأخيرة بعد انتخابات 1992 ، والتي يطلق عليها العشرية السوداء، بعدم الاستقرار السياسي، جسده التغيير المستمر للقاضي الأول للبلاد، فبعد إحداث العنف و اللاأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينيات غداة توقيف المسار الانتخابي و فقدان الحكام التحكم في زمام الأمور و تعاقب الوزارات مئات الأشخاص وعرفت الجزائر أكثر من 10 حكومات متتالية سقطت الواحدة تلوى الأخرى لعجز كل واحدة منها عن إيجاد الحل للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام، لا سيما الأمني الذي كان يتدهور يوم بعد يوم والملاحظ في الفترة الأخيرة تحسن للوضع الأمني و ذلك بداية من العهدتين الأخيرتين بإصدار مختلف القوانين والمراسيم المساعدة على استقرار الوضع لا سيما القانون المدني وما كان له من اثر كبير في توفير الأمن وعودة الاستقرار لمجتمع ذاق الويلات ورست الطائرات الأجنبية في المطارات الجزائرية بعد غياب أكثر من 6 سنوات وفتحت الوكالات التجارية الأجنبية من جديد و بالتالي زيادة توافد الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- الوضعية الاقتصادية[1]:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل جمة غداة انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتجلى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات وفي الجباية البترولية وعجز الميزانية وفي تدهور معدلات التبادل الصافية ومعدلات التبادل الدخلية وتراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة ذلك المزيد من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي ترتب عنه ارتفاع في مؤشر المديونية الخارجي منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام، وفي مؤشر خدمة الدين منسوبا للصادرات الذي بلغ سنة 1993 حوالي 82.2% ومعدل نمو سالب(-2%) ومعدل تضخم 20.5% وكان من نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداءا من سنة 1995 ، تراجع في معدل التضخم، تراجع في نسبة خدمة المديونية، تحسن في احتياطات الصرف، وتحسن نسبي في معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي واستمرار هذا الوضع على حاله، وفي الأخير هذه المؤشرات تقول أن الوضعية الاقتصادية في تحسن وبحالة مقبولة لكن ليست بالدرجة التي تجلب أطماع المستثمر الأجنبي وتجعله يستثمر أمواله دون مخاطرة.

[1] زعباط عبد الحميد ، مرجع سابق الذكر.

المبحث الثالث: الاثر الفعلي لسياسة الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي

من اجل تقييم سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عن طريق برامج الاصلاح الاقتصادي و ابراز مدى فاعليتها و انعكاساتها على التنمية سنقوم في هذا المبحث بتحليل بعض الاحصائيات المتعلقة بحجم تدفقات هذه النوع من الاستثمارات على مدى فترة الانعاش الاقتصادي الممتدة من (2000-2014).

المطلب الاول : واقع الاستثمار الاجنبي المباشر

تتوفر الجزائر على قدرات كبيرة فيما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر ، و هذا بالنضر الى حجم سوقها تركيبة بشرية صغيرة السن، والوضعية الاقتصادية الاخذة في التحسن سنة بعد اخرى ،بالاضافة الى الرغبة والارادة التي ابدتها خلال السنوات الاخيرة لتشجيع الاستثمار المحلي و الاجنبي .

1- سياسة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابها

تعود اسباب تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر الى :

- فشل السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962-1990.
- تفاقم الديون التي بلغت خدماتها في سنة 1991 حوالي 75% من اجمالي ايرادات الجزائر من العملة الصعبة.
- ضعف الجهاز المصرفي و عدم قدرته على التحكم و مراقبة الصرف؛
- زيادة التضخم وكذا اصدار الكتلة النقدية بدون مقابل من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية.

وعليه فان لجوء الجزائر الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية يكون قد اضاف وسيلة اخرى من وسائل تمويل الاقتصاد الوطني، و بالتالي التقليل من اللجوء الى الاقتراض غير ان انعدام الاستقرار السياسي و الاجتماعي ولااقتصادي اثر على حجم الاستثمارات المحققة، اذ تعتبر الجزائر اخر الدول المغاربية استقطابا للاستثمارات الاجنبية و قد صنفت ضمن الدول الطاردة للاستثمار الاجنبي و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (03-04): الالتزامات المالية المبرمجة في ميدا "mida" خلال فترة 1997_2002

	97	98	99	2000	2001	2002	مج
الجزائر	41	95	28	30.2	60	50	304.2
تونس	138	19	131	75.7	90	–	453.7
المغرب	235	219	172	140.6	120	–	886.6

المصدر: قندريشة فتيحة و زواتنية كريمة،**"اليات تدعيم و ترقية الاستثمار و اثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر"** ،مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الاتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابن خلدون تيارت،2013-2014 ص104.

اما توزيع الاستثمارات الاجنبية حسب القطاعات الاقتصادية يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (03-05): الاستثمارات الاجنبية المباشرة 2001 و حصة بعض القطاعات.

القطاع	الحصة من الاستثمار الاجنبي
قطاع المحروقات	1,8 مليار دولار
قطاع الصناعة الكيماوية	160.6 مليون دولار
قطاع الغذاء الفلاحي	43 مليون دولار
قطاع الاشغال الكبرى	23 مليون دولار
قطاع الاستهلاك	9.1 مليون دولار
قطاع السكن	7 مليون دولار
قطاع المناجم	1 مليون دولار
قطاع الخدمات	0.2 مليون دولار

المصدر: قندريشة فتيحة و زواتنية كريمة ، مرجع سابق ،ص104.

_ تقيييم مناخ الاستثمارات الاجنبية في الجزائر :

ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر لم تصل بعد الى المستوى المرغوب سواء من ناحية الحجم او من ناحية توفير مناصب الشغل رغم التشريعات الجديدة و الحوافز لتطوير و ترقية الاستثمار ان مستوى هذه الاستثمارات قد عرف تدهور خطيرا من2001الى2003 حيث كان يشكل 12% من الاستثمارات الكلية و اصبح يشكل 1% فقط و الجدول الاتي يبرز بشكل اوضح هذ التدهور:

جدول رقم (03-06): تطور المشاريع الاستثمارية بالشراكة مع الاجانب و حصتها من الاستثمارات الكلية 2001_2003.

السنة	2001	2003
عدد المشاريع	43	65
عدد المناصب	4609	5285
الكلفة الاجمالية بالملايين	118819	8226
النسبة	12%	1%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

_ حوصلة التقارير التي تعدها الهيئات الدولية حول مناخ الاستثمار في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر الا ان التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري في تخطي عتبة الفقر و السير بالعملية التنموية الى الامام عن طريق ازالة كل العراقيل و الحواجز التي تعترض هذا السبيل حيث يشير التقرير المشترك بين اللجنة الاوروبية و المكتب الامريكي لسنة2004 الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تحول دون القيام بالاستثمار في الجزائر حتى بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة حيث كانت معظم الآراء و المواقف التي اثارها المستثمرون الاجانب يؤكدون على وجود عقبات كبيرة تحول دون تدفق الاستثمارات الاجنبية في الجزائر و ستظل موجودة حتى اذا دخل التفاق الشراكة حيز التنفيذ و هي ذات الاسباب التي تفسر ضعف الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.

استند التقرير على مجموعة من الدراسات التي قامت بها ايضا معاهد و مراكز الدراسات متخصصة منها الوكالة الامريكية(يو اس اي دي) ومنظمة الامم المتحدة التنمية الصناعية و برنامج الامم المتحدة للتنمية و البنك العالمي.

واكد التقرير على انه (مع ملاحظة التقارير الدولية الصادرة منذ 1989 فان العراقيل و العوائق امام الاستثمار لم يطرا عليها اي تغيير خلال السنوات الماضية و انه لوحظ نقص في النشاط لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة اتجاه المقترحات و التوصيات التي كانت واضحة و دقيقة و متصلة بالخطوات الواجب اتخاذها لتطوير مناخ الاستثمار) و تساءل التقرير(نعتقد ان السؤال المحوري الواجب طرحه اليوم هو معرفة ما اذا كانت هناك ارادة فعلية لدى السلطات العمومية والمجموعات النافذة و المؤثرة في التخاذ القرارت السياسية و التدابير و الخطوات التي تسمح بان يكون المنتوج الجزائر قدرا على المنافسة واكثر جاذبية).

وطرح التقرير الاوروبي عددا من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاستثمارات ، مشيرا الى ان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تملك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين او الموجودين في الجزائر[1].

المطلب الثاني:الانعكاسات التنموية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر (الاطار الفعلي)

الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعتبر واحدة من العوامل المحفزة للنمو و التنمية الاقتصادية،وتعتبر الثقة كضرورة في علاقات الدولية ، وهي تحدد الفائدة التي من الممكن ان تقنع المتعاملين الاجانب للاستثمار في الجزائر .

وتيرة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر بقيت ثابتة تقريبا ،و ربما ستزداد خلال العشر سنوات اللاحقة، اذا توفرت الشروط اللازمة لذلك .

اليوم تعتبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة ضعيفة و تتمركز قطاع المحروقات ،في حين ان القطاعات الاخرى بقيت تشكل اهتماما اقل لدى المستثمرين الاجانب .

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال سنة 2004 تحصلت الجزائر على ما يقارب 6 مليار اورو في القطاعات خارج المحروقات.

اما عن مناصب الشغل التي وفرتها هذه الاستثمارات فهي متواضعة و ذلك بالنضر للقطاعات المستهدفة : المحروقات، البناء ، الاتصالات و الجدول الاتي يبين ذلك:

جدول رقم (03-07): عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية و عدد مناصب العمل بهذه المشاريع

السنة	1999	2001	2003	2004
عدد المشاريع	60	43	45	62
عدد مناصب العمل	5957	4609	5285	...

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

يتضح من خلال الجدول اعلاه انه هناك اتجاه نحو الصعود ،و الزيادة في عدد المشاريع الاستثمارية الاجنبية وبالمقابل عدد مناصب العمل هو في تزايد كذلك خصوصا في قطاع البناء و الاتصالات ،حيث استفادت فئة كبيرة من الشباب من فرص عمل في مصالح الهاتف النقال على الخصوص.

المطلب الثالث: اثر برامج الإنعاش الاقتصادي في تعزيز فرص الاستثمار.

تم اعتماد مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تسريع وتيرة التنمية من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته، حيث صحبت برامج الإنعاش بعدة تدابير محفزة للاستثمار، ومن اجل ذلك كان لابد من دراسة

[1] قندريشة فتيحة و زواتنية كريمة،**"اليات تدعيم و ترقية الاستثمار و اثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر"** ،مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الاتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابن خلدون تيارت،2013-2014 ،ص103-106.

تأثير برامج الإنعاش على تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، وفي هذا الإطار قامت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بجمع مختلف البيانات عن الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة 2002 – 2013، وهي الفترة المصاحبة لبرامج الإنعاش الاقتصادي السابقة الذكر. ومن خلال الاطلاع على إحصائيات الوكالة يمكننا تقييم الإطار العام للاستثمارات في الجزائر خلال هذه الفترة ، وذلك وفق مايلي:

1- **اتجاهات التصريح بالاستثمار:** قدر عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2013 – 2002 ب: 53207 مشروع استثماري بمبلغ إجمالي قدر ب 8072482 مليون دينار جزائري، كما تم استحداث 853409 منصب شغل، ونشير في هذا المجال إلي تحسن كبير من حيث ارتفاع عدد المشاريع المصرح بها بشكل لافت من 483 مشروع بمبلغ إجمالي: 98276 مليون دينار سنة 2002 إلي مستوى 8895 مشروع بمبلغ إجمالي قدر 1716136 مليون دينار سنة 2013، وتعكس هذه الأرقام المنحى التصاعدي الذي طبع عدد الاستثمارات المصرح خلال الفترة،، والجدول التالي يشير بكل وضوح إلي التطور الكبير في عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2013 – 2002.

الجدول رقم (03-08): عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2013 – 2002.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	58 324	99%	8 018 771	77%	848 302	88%
الاستثمار الأجنبي	564	1%	2 354 099	23%	113 879	12%
المجموع	58 888	100%	10 372 871	100%	962 181	100%

المصدر: ا لوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ، تطور التصريح بالاستثمار

حيث ساعدت السياسات المالية المتخذة من طرف الدولة ممثلة في تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار وخلق فرص أكثر للنشاط الاقتصادي في عدة مجالات أهمها الصناعة و البناء و الأشغال العمومية، فقد شهدت الفترة 2002-2013 تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر التي ارتفعت من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلي ما يقارب 777818 مؤسسة مع نهاية سنة 2013 ، حيث شهدت الفترة 2010-2013 لوحدها فقط استحداث 208188 مؤسسة صغيرة و متوسطة، كما ساهمت الآليات

الموضوعة من طرف الدول في تحفيز الشباب على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر.

طبيعة الاستثمارات المصرح بها: ستتم الإشارة في هذا المجال إلي طبيعة الاستثمارات المستحدثة من حيث كونها استثمار عام أو خاص، كما نتطرق أيضا لدراسة حجم الاستثمار الأجنبي و المحلي من إجمالي الاستثمارات المستحدثة وذلك من خلال ما يلي:

1- حجم الاستثمار من حيث الطابع القانوني: من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار نستنتج بان القطاع الخاص استحوذ على اكبر عدد من الاستثمارات المصرح بها خلال فترة 2002-2014، كما ساهم في استقطاب مناصب الشغل المستحدثة خلال نفس الفترة وذلك من خلال مساهمته بمبلغ إجمالي قدر ب 805908 من إجمالي المبالغ الموجهة للاستثمار خلال الفترة، و الجدول التالي يوضح ذلك بالتفصيل.

جدول رقم(03-09): بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2014

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الخاص	57 833	98,21%	5 604 240	54,03%	805 908	83,76%
العمومي	970	1,65%	3 631 213	35,01%	115 278	11,98%
المختلط	85	0,14%	1 137 418	10,97%	40 995	4,26%
المجموع	58 888	100%	10 372 871	100%	962 181	100%

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

نوع الاستثمارات المصرح بحسب القطاع: توزعت الاستثمارات المصرح بها خلال فترة الدراسة وفق مايلي:

- قطاع الصناعة تحصل على 6607 مشروع بمبلغ إجمالي قدر ب 4033666 مليون دينار جزائري وهو ما يقارب 50 %من إجمالي الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة؛
- حظي قطاع البناء ب 10124 مشروع، بمبلغ إجمالي قدر ب 120613 مليون دينار جزائري؛
- استقطب قطاع السياحة 489 مشروع، بمبلغ إجمالي بلغ 886445 مليون دينار جزائري؛
- قطاع النقل تلقى 29145 مشروع، بمبلغ إجمالي قدر ب 725264 مليون دينار؛
- استفاد قطاع الخدمات من 5481 مشروع بقيمة إجمالية قدرت ب 665037 مليون دينار جزائري
- سجلت 4 مشاريع لفائدة قطاع الاتصالات بمبلغ إجمالي 350486 مليون دينار جزائري؛

– استفاد كل من قطاع الزراعة و التجارة و الصحة ب1357 مشروع بقيمة إجمالية قدرت ب 205447 مليون دينار جزائري.

وقد تركزت اغلب الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة في مجال استحداث مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، حيث تم التصريح بإنشاء 31675 مشروع جديد بقيمة إجمالية قدرت ب 4608708 مليون دينار جزائري وهو ما يمثل % 57 من إجمالي الاستثمارات المصرح بها خلال الفترة، كما تم تسجيل 20868 مشروع للتوسيع بمبلغ إجمالي قدر ب 2869820مليون دينار جزائري وهو ما يعادل 35,55 % من إجمالي الاستثمارات المصرح بها.

ومن خلال ما تم عرضه في هذا المبحث يمكن القول بأنه بالرغم من تحسن الاتجاه العام لحركة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2014 – 2001، غير أن ذلك يبقي محدود جدا مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة التي تم اعتمادها عبر مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي والتي هدفت أساسا إلي تأهيل الاقتصاد الوطني و رفع كفاءته حيث لا يزال حجم الاستثمار المحلي و الأجنبي بعيد عن المستوى المطلوب الذي يمكن الجزائر من تحقيق معدل نمو طموح خارج قطاع المحروقات[1].

[1] علام عثمان ،" **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2000–2014**"، مداخلة ضمن الملتقى العربي الأول"العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي"،25–28 يناير 2015 شرم الشيخ–جمهورة مصر العربية،ص –ص 16–20 (بتصرف).

جدول(03-10) نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات(2000-2010).

السنوات	نفقات الاستثمار	الفلاحة و الري	المنشئات الاقتصادية	السكن	المنشئات الاجتماعية
2000	265.8	43.5	57.6	59.3	10.05
2001	369.8	56.7	83.8	86.4	18.8
2002	446.4	75.4	102.5	91.2	25.6
2003	507.2	94.2	114	91.9	37.9
2004	508.6	85.1	131.4	75.1	42.6
2005	553.2	96	126.4	61.4	44.2
2006	1019.7	112.9	312.7	131	59.2
2007	1668.4	201	597.8	283.6	89.7
2008	1906	308.5	701.6	312.7	102.4
2009	2136.3	393.7	725	230	183.8
2010	2503.4	335.5	1095.9	270.5	218.4

المصدر: سلام حمزة، "**فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2000-2014**" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة البويرة ،2013-2014، ص 76.

نلاحظ من خلال الجدول أن نفقات الاستثمار في تزايد مستمر طيلة هاته الفترة حيث نلاحظ أن قطاع سنة 2003 ثم انخفض سنة 2004 ليصل إلى 508.6 تميز بالزيادة ليصل إلى 94 مليار دج الفلاحة و الري ثم عاود الارتفاع سنة2006 ليصل إلى 2503.4 سنة 2010، أما المنشأت الاساسية الاقتصادية والإدارية كان لها الوزن الأكبر في نفقات الاستثمار لاعتماد الدولة مبلغ 1095.9 مليار دج سنة 2010 حيث مرت هاته الأخيرة بمراحل حيث تطورت من 57.6 مليار دج سنة 2000 و استمرت بالتزايد لتصل إلى 1095.9 سنة 2010، و لم تغفل ميزانية الاستثمار على قطاع السكن للنهوض بالجانب الاجتماعي لترصد له مبلغ 270.5 سنة 2010.

خاتمة الفصل:

من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ضخت الدولة حجم معتبر من الاستثمارات العمومية قدرت ب 426 مليار دولار خلال الفترة 2014 - 2001، وذلك من اجل تسريع وتير ة التنمية و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وبالموازاة مع ذلك اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات متعددة تهدف تعزيز الاستثمار المحلي و الأجنبي. والملاحظ أنه بالرغم من تسجيل تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتنامي مشاركة القطاع الخاص المحلي في مختلف الأنشطة الاقتصادية نتيجة للحوافز الممنوحة بشكل خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تضاعف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بثلاث مرات خلال فترة الدراسة. ومع ذلك فإن ما تم تحقيقه يبقي غير مشجع و بعيد جدا مستوى الآمال و الطموحات التي تم تسطيرها من طرف السلطات العمومية، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات الذي ساهم بحوالي 40 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010 – 2000، وفي مقابل ذلك تبقى مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين إجمالي الناتج الداخلي الخام محدودة جدا بالنسبة لكل من قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة على التوالي وانطلاقا مما سبق نستنتج بأن الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر فيما يتعلق بتعزيز مناخ الاستثمار تبقي غير كافية وبحاجة للمزيد من الإبداع و التطوير في مختلف المجالات، بحيث يتوجب مسايرة كافة التحولات السياسية والاقتصادية العالمية من خلال صياغة استراتجيات و سياسات شاملة تضمن تسريع وتيرة التنمية من خلال تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته الإنتاجية.

خاتمة عامة

الخاتمة :

تكمن اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع ،كما انه يعتبر مصدر مهم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ،اذ يتأثر بصورة رئيسية بواقعه في دولة و الظروف الاقتصادي المحيطة بها، ويساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية وهو مكمل للادخار.

كما ان التنمية الشاملة لا تتم الا باللجوء الى الاستثمار، فالجزائر سعت ولازالت تسعى الى زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ،فقد قامت بمجموعة من التغيرات الاقتصادية، منها الاصلاحات الاقتصادية الانعاشية ،التي تمثلت في مشاريع كبيرة تطلبت اموالا ضخمة، مما ادى الى فتح المجال امام المستثمرين الاجانب فدخلت الجزائر في سباق مع الزمن لتحقيق التنمية الاقتصادية ، في وقت قياسي قصير، بحيث كان نموذج التنمية المتبع منذ التصحيح الثوري الذي شجع على زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما ان الازمة الحادة التي عرفتها الجزائر في تمويل اقتصاداتها منذ مطلع التسعينات جعلها تقوم بإصلاحات جديدة فتحت الباب امام الاستثمار الاجنبي المباشر ، وهذا من خلال التعديل في القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار.

اختبار الفرضيات :

- قبول الفرضية الاولى: حيث تتفق جل تعريفات حول مفهوم الاستثمار و الاستثمار الاجنبي المباشر اذ انها ترتكز على ثلاث نقاط رئيسية هي التضحية ، الحرمان و الانتظار طيلة فترة الاستثمار و بالمقابل الحصول على العائد مستقبلا.

- قبول الفرضية الثانية: باعتبار التنمية الاقتصادية انتقال المجتمعات من حالة التخلف الاقتصادي الى التقدم ،فهذا الانتقال يقتضي الاعتماد على الاستراتيجيات ، و المستلزمات لرسم السياسة الانمائية من بينها اللجوء الى تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية في البلدان باعتباره افضل بدائل التمويل الخارجي ليس فقط وسيلة لانتقال رؤوس الاموال ،بل ايضا ناقلا للتكنولوجيا و اساليب الادارة الحديثة التي تفتقدها الدول النامية.

- قبول الفرضية الثالثة: اذ ان الاستثمارات في الجزائر تعاني عقبات كثيرة تنعكس على تدفق الاستثمارات الاجنبية خاصة ،مما ادى لجوء الحكومة الى وضع برامج إنعاشيه ترتكز اساسا على تطوير و ترقية الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتغيير من القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار في الجزائر.

نتائج البحث:

ابدت الجزائر ارادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير و تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ، وذلك بانتهاج سياسة اصلاح اقتصادي ،و بسن تشريعات و قوانين محفزة لجلب هذه الاستثمارات ،و تخصيص الاموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم و الانعاش الاقتصادي.

ان رواسب وتبعات عملية التحول من نظام ممركز الى اقتصاد السوق و عدم الفاعلية عند تطبيق القوانين و التباطؤ عند تجسيد سياسة الاصلاح الاقتصادي ،اضف نوعا من الركود و الجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

و رغم ما حققته برامج الانعاش الاقتصادي من تطور في الاستثمارات الاجنبية المباشرة و تحقيق نوع من التنمية الاقتصادية في الجزائر الا انها لم تحقق النتائج المرجوة منها بالشكل المطلوب .

الاقتراحات و توصيات:

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن وضع التوصيات و الاقتراحات المختلفة :

- عملية التنمية السليمة يجب ان تعتمد على جهود القطاع العام و الخاص
- يجب توجيه الاستثمار الاجنبي حسب التصور التنموي الشامل للبلد
- الجزائر مطالبة بوضع سياسة فعالة لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر و تحسين مناخ الاستثمار ،وصورة البلد ، و الاتصال الخارجي ، وتطور العلاقات مع المستثمر الاجنبي عن طريق منح الحوافز و الامتيازات.
- تقليص القائمة السلبية (القطاعات التي لا يسمح فيها الاستثمار الأجنبي المباشر)، حتى يتسنى للدول النامية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات متنوعة، بالإضافة إلى ضرورة تحسين دور البنوك وأسواق رأس المال
- يجب على الجزائر أن تدرك جيدا بأنه بات من الضروري بذل الجهود من أجل التطوير التشريعي والتنظيمي والإداري لأجل جذب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أحسن، حيث أن الاستثمارات الأجنبية ليس لديها موطنا محددا ، وإنما موطنها هو المكان الذي تستطيع أن تستوطن فيه، وتحصل منه على عوائد مناسبة، وبالتالي تحقيق الفائدة للشركات الأجنبية وللدولة المضيفة للاستثمارات.
- خلق روابط بين الجامعات و التكوين المهني و مراكز البحوث

هذه السياسات يجب ان تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و الاجانب بالدخول في انجاز برامج الدراسات ،وذلك لتلبية احتياجات سوق العمل و المساهمة في تمويل معاهد البحث و الجامعات.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

الكتب:

1. مُحَّد مطر ،"**إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان – الأردن، 1999.
2. طاهر حيدر حردان ،"**مبادئ الاستثمار**"، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان – الاردن،1997.
3. عبد العزيز فهمي هيكل،" **اساليب تقييم الاستثمارات** "،الدار الجامعية،بيروت-لبنان،1985.
4. شقيري نوريي موسى و اخرون ،"**ادارة الاستثمار** "،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الاولى ،2012-1433هـ.
5. حجازي مُحَّد عباس ،" **قوائم التدفقات النقدية : الاطار الفكري و التطبيق العملي**"، دار النهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ،القاهرة،1998.
6. شوام بوشامة،"**تقييم و اختيار الاستثمارات**"، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الاولى، 2003.
7. مُحَّد بوتين،" **المحاسبة العامة للمؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
8. قادري الأزهر ، "**مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة**". ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1988.
9. عبد المعطي رضا ارصيد، حسين علي،"**الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**"، دار الزاهران للنشر الاردن،1999.
10. عقيل جاسم، "**مدخل في تقييم المشروعات**" ،دار حامد للنشر و التوزيع، مصر ، 1999.
11. سعيد توفيق عبيد،" **الاستثمار في الاوراق المالية** "،مكتبة عين الشمس،الاردن، 1998.
12. علي لطفي،" **التخطيط الاقتصادي**" دراسة نظرية و تطبيقية ، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.
13. دريد مُحَّد السامرائي، "**الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.
14. فتحي قمانة، **إنعكاسات الإستثمار الاجنبي على الدول النامية** ،دار النهضةَ ، لبنان،**1999.**
15. عقيل جاسم عبد الله ، "**تقييم المشروعات اطار نظري و تطبيقي**"، عمان، الاردن، الطبعة الثانية سنة1999 .
16. فليح حسن خلف ، **العولمة الاقتصادية** – عالم الكتب الحديث، جامعة أربد، الأردن الطبعة الأولى 2010.
17. عبد السلام أبو قحف "**نظرية التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة – مصر – 1984.

18. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2005.

19. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن، عمان، الطبعة الأولى 2011.

20. دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية**، الاسكندرية، الدار الجامعية 2003/2002.

21. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية مصر،1992.

22. د. عبد المطلب عبد الحميد ،"**العولمة الاقتصادية ، منظماتها شركاتها ، تداعيتها**، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم، 2008.

23. فريد النجار"**الاستثمار والتسويق الضريبي**"، مؤسسة سباب الجامعة ,الإسكندرية، مصر، 2000.

24. صلاح عباس، **العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي**- مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر 2006.

25. د مروان شموط، و د.كنجو عبود كينجو، **أسس الاستثمار** ، جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتكاة للتسويق، طبعة 2008.

26. حربي عيسى عريقات ،" **مبادئ في التنمية الاقتصادية**"، دار الفكر للنشر و التوزيع ، جامعة الاسراء ، فلسطين ، الطبعة 01، 1992.

27. مُحَّد عبد العزيز عجمية ،"**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** "،قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية ،مصر،2000.

28. حسن عمر، «التنمية **و التخطيط الاقتصادي** "، الطبعة 02، دار الشروق للنشر، جدة، 1978.

29. مُحَّد احمد الدوري" **التخلف الاقتصادي**" ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الطبعة 02 1987.

30. مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات"**، دار وائل للنشر الاردن، الطبعة 01، 2007.

31. بشار يزيد وليد ،"**التخطيط والتطوير الاقتصادي، دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية"** دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة 2008،1.

32. مُحَّد عبد العزيز عجمية ، ايمان ناصف ،"**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية** " ، قسم الاقتصاد ، الاسكندرية، 2000.

33. اسماعيل عبد الرحمان و حربي مُحَّد موسى عريقات،" **مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي** "، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 1999.

34. كامل بكري ،"**التنمية الاقتصادية** " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986.

35. فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية**، ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

36. علي لطفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، دار أمبرشن للطباعة والنشر القاهرة ، 2009.

37. قندح ،عدلي شحادة، **أحدث نماذج التنمية الاقتصادية**، دار مجدلاوي للطباعة و النشر، عمان 2003.

38. حجازي مُحَّد عباس، **قوائم التدفقات النقدية ، الإطار الفكري والتطبيق العلمي**، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1998.

39. حسني عبد المعطي ، **الأسواق المالية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2002.

40. عبد المؤمن مُحَّد ، **الاقتصاد الكلي ، دراسة الاختلالات الاقتصادية** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،.

41. أحمد الجزائري ، **واقع التنمية المحلية في ظل التبعية الاقتصادية** ، دار النابلسي للنشر والتوزيع ، لبنان.

42. مُحَّد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983 .

43. حسين درويش العشري، **التنمية الإقتصادية**، دار النهضة العربية،بيروت،1979.

44. عمرو محي الدين ،" التنمية و التخطيط الاقتصادي" ،دار النهضة العربية ،بيروت، 1976

المذكرات و الاطروحات:

1. عبد القادر بابا ،"**سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة ،تخصص تخطيط ،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية :2003-2004.
2. يبالة فريد "**الشركات المتعددة الجنسيات – علاقات – آثار** – " مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1995.
3. فارس فوضيل "**الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية**" رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 1998،
4. منصوري الزين ،"**الية تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**" ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر،2005-2006

5. بن سعيد لخضر ،"**التطور التكنولوجي و احكامه على التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد و تنمية، جامعة ابن خلدون ،تيارت ،2010-2011

6. قدور بن أحمد ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع** ،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2002-2003

7. قندريشة فتيحة و زواتنية كريمة ،"**اليات تدعيم و ترقية الاستثمار و اثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر**" ،مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابن خلدون تيارت،2013-2014.

الجرائد و المجلات:

1. بوراس احمد ، "**الاستثمار في الاسهم بين العائد و المخاطرة**" مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،العدد 11،جوان 1999،

2. حازم بدر الخطيب، **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (مجلة علمية متخصصة ومحكمة)، جامعة اربد الأهلية، الأردن، العدد الرابع ، جوان 2006

3. فريد كورتل وعبد الكريم بن عراب ،" **أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية** "مقال في مجلة " أبحاث روسيكادا العلمية المحكمة"،جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

4. شريط عابد و اخرون،" **الخلدونية في العلوم الاقتصادية**"، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر ، العدد 01، 2012

5. بركش لواجاني، عساف رزين، **تقييم الإستثمار الأجنبي بالدول النامية**، مجلة التمويل و التنمية، الجزائر العدد 02 ،2001 ،

6. الجريدة الرسمية ، **المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أفريل 1993** يعدل ويتمم الأمر رقم 75-50 المؤرخ في 26-9-1975 . المتضمن القانون التجاري رقم 27، الجزائر ، 1993.

7. حسان خضر ، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعاريف وقضايا**، مجلة جسر التنمية، العدد6 ،2004،

8. زايد أبو الفضل، **الاستثمار الأجنبي في ظل التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة**، مجلة المنار الإسلامي السعودية، العدد 5، الطبعة 1988،

9. بوفليح نبيل ،"**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**" ، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد 12، ديسمبر 2012، جامعة الشلف، الجزائر ،

الملتقيات:

1. براهمية أمال، سلايمية ظريفة ،**الاستثمار الاجنبي المباشر كمحفز للتنمية الاقتصادية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة ،
2. جديدي روضة،" **اثر سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**" مداخلة ضمن المؤتمر الدولي بعنوان (تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014) " كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ، يومي 12/11 مارس 2013،
3. راضية اسمهان خزاز و حدة عطا الله،" **انعكاسات سياسة الانعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة في الجزائر**" مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014
4. صالحي ناجية و مخناش فتيحة ،**'اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم'**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي "تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ، يومي 12/11 مارس 2013،
5. احمد صيف و ابراهيم بلقلة ،" **اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر.**" مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014
6. رابحي بوعبد الله ،" **البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001-2014**" مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014

7. احمد نصير رياض زلاسي ،" **التحليل الكمي لأثر برامج الانعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة:2001-2014** " مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والانعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، يومي 11 و12 نوفمبر 2014
8. زعباط عبد الحميد ، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،** مداخلة في الملتقى الدولي II حول الاستثمار ،جامعة سكيكدة ،سنة 2003.
9. علام عثمان ،" **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2000-2014**"، مداخلة ضمن الملتقى العربي الأول"العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي"،25-28 يناير 2015 شرم الشيخ-جمهورة مصر العربية،ص –ص 16-20 (بتصرف).

التقارير:

1. Pourquoi investir en Algérie ? دراسة قام بها خبراء كنديين وممثلين من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الجزائر).
2. الجمعية المصرية للأوراق المالية ،مجلة "**دليل المستثمر لتمويل الشركات** "،مصر،2003.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Rymand – Bernard , économie financière internationale édition 1971-p p49
2. Rymand – Bernard, économie financiere, edpef, 1997, p 27.
3. Unectad examen de la politique de l'investissement algerie .P28

مواقع الانترنت :

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique